بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة آل البيت

كلية إدارة المال والأعمال

قسم اقتصاديات المال والأعمال

أثر السياسة المالية على الميزان التجاري الأردني ١٩٩٠-٢٠١٠

The Effect of Fiscal Policy on Jordanian Trade Balance 1990-2010

إعداد

محمد رضوان الحسبان

إشراف

أ.د. إبراهيم محمد البطاينة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات المال والأعمال

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

٢٠١٤

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

تفويض

أنا محمد رضوان الحسبان، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالب: محمد رضوان الحسبان الرقم الجامعي:

التخصص: اقتصاديات المال والأعمال الكلية: إدارة المال والأعمال

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

أثر السياسة المالية على الميزان التجاري الأردني ٢٠٠١-٢٠١٠

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والإطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو إطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: ..... التاريخ / / ٢٠١٤م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة

أثر السياسة المالية على الميزان التجاري الأردني ١٩٩٠-٢٠١٠

وأجيزت بتاريخ: / /٢٠١٤م

إعداد

محمد رضوان الحسبان

إشراف

أ.د. إبراهيم محمد البطاينة

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد البطاينة (رئيساً)	المشرف	
الدكتور حسين علي الزيود	عضواً	
الدكتور علي مصطفى القضاة	عضواً	
الدكتور عماد رفيق بركات	عضواً	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

أهدي هذا البحث المتواضع

لوالدي العزيز

والدتي قرة عيني

زوجتي وابني الأعزاء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

أشكر الله عز وجل الذي مكنني من إنجاز هذا العمل

أتقدم بالشكر الجزيل للاستاذ الدكتور ابراهيم البطاينة الذي ساعدني على إنجاز هذا العمل، حيث كان يتحلى بأخلاق العالم المتواضع، والذي أثرى هذا العمل بعمله، وساعدني بتوجيهاته العلمية الرائعة وكان لي العون والسند طيلة فترة إعداد هذه الأطروحة، كذلك أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة على وقتهم الثمين وإثرائهم لهذا العمل، وأتقدم بالشكر الجزيل لكل العاملين في كلية ادارة المال والاعمال في جامعة آل البيت جزاهم الله عني خير الجزاء.

وأتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في إخراج هذا العمل إلى النور، وأتقدم بالشكر الجزيل لأفراد أسرتي اللذين ساندوني لإنجاز هذا العمل جزاهم الله عني خير الجزاء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

Contents

الملخص..... ك
Abstract..... ل
الفصل الأول الإطار العام للدراسة..... ١
المقدمة..... ٢
أهمية الدراسة..... ٣
مشكلة الدراسة..... ٣
أهداف الدراسة..... ٤
فرضيات الدراسة..... ٤
أداة الدراسة..... ٥
النموذج القياسي للدراسة..... ٥
الفترة الزمنية للدراسة..... ٧
مصادر جمع البيانات..... ٧
التعريفات الإجرائية..... ٨
الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة..... ٩
السياسة المالية..... ١٠
أهداف السياسة المالية..... ١٢
أدوات السياسة المالية..... ١٣
الميزان التجاري..... ١٥
العلاقة بين السياسة المالية والميزان التجاري..... ١٧
أولاً- سياسة مالية توسعية:..... ١٧
ثانياً- سياسة مالية انكماشية:..... ١٨
المدارس الفكرية الاقتصادية..... ١٩
الدراسات السابقة..... ٢٣
أولاً- الدراسات العربية:..... ٢٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً- الدراسات الأجنبية:..... ٢٥
الفصل الثالث التطورات المالية والميزان التجاري في الأردن..... ٢٧
الاقتصاد الأردني..... ٢٨
التجارة الخارجية..... ٢٩
الشركاء التجاريون والتكتلات الاقتصادية..... ٣١
أولاً- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:..... ٣١
ثانياً- الدول الأسيوية غير العربية:..... ٣٢
ثالثاً- دول الاتحاد الأوروبي:..... ٣٢
رابعاً- دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا:..... ٣٣
الميزان التجاري..... ٣٩
أولاً: الصادرات..... ٣٩
ثانياً: المستوردات..... ٤٠
ثالثاً: العجز في الميزان التجاري..... ٤١
الفصل الرابع التقدير القياسي لأثر السياسة المالية على الميزان التجاري الأردني.. ٤٣
التحليل القياسي..... ٤٤
النتائج..... ٥٠
التوصيات..... ٥٢
قائمة المراجع..... ٥٣
أولاً- قائمة المراجع باللغة العربية:..... ٥٤
ثانياً- قائمة المراجع باللغة الأجنبية:..... ٥٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
	معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	٣٥
	معدل نمو الدين العام خلال فترة الدراسة	٣٦
	معدل نمو الفائدة خلال فترة الدراسة	٣٧
	معدل نمو النفقات الحكومية خلال فترة الدراسة	٣٨
	معدل نمو عوائد الضرائب خلال فترة الدراسة	٣٩
	معدل نمو الصادرات خلال فترة الدراسة	٤٠
	معدل نمو المستوردات خلال فترة الدراسة	٤١
	معدل نمو العجز في الميزان التجاري خلال فترة الدراسة	٤٢
	نتائج اختبار الارتباط الذاتي	٤٥
	نتائج اختبار تجانس التباين	٤٥
	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	٤٦
	نتائج الانحدار لأثر السياسية المالية على المستوردات	٤٦
	نتائج الانحدار لأثر السياسية المالية على الصادرات	٤٧
	نتائج الانحدار لأثر السياسية المالية على الميزان التجاري	٤٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
	سياسة مالية توسعية	١٨
	سياسة مالية انكماشية	١٩
	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار)	٣٤
	توزيع الدين العام (مليون دينار)	٣٥
	اتجاه معدل الفائدة	٣٦
	النفقات الحكومية	٣٧
	الاتجاه العام لعوائد الضرائب	٣٨
	اتجاه الصادرات	٣٩
	اتجاه للمستوردات	٤٠
	العجز في الميزان التجاري الأردني (مليون دينار)	٤١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أثر السياسة المالية على الميزان التجاري الأردني ١٩٩٠-٢٠١٠

إعداد

محمد رضوان الحسبان

إشراف

أ.د. إبراهيم البطاينة

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر السياسة المالية على الميزان التجاري الأردني، ولتحقيق هذا الغرض قام الباحث بدراسة سلسلة زمنية من عام ١٩٩٠ وحتى العام ٢٠١٠، حيث قام الباحث بتحليل تأثير متغيرات الإنفاق الحكومي، والسياسة الضريبية والسياسة المالية على الميزان التجاري، ودراسة اثر السياسة المالية على كل من المستوردات والصادرات. وقد استخدم الباحث برمجية أي فيوز لتحليل البيانات والوصول للنتائج.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك تأثير للإنفاق الحكومي والسياسة المالية على الميزان التجاري وعدم وجود اثر للسياسة الضريبية على الميزان التجاري، كذلك وجود اثر لكل من الإنفاق الحكومي والسياسة المالية على والمستوردات وبالتالي التأثير على العجز في الميزان التجاري الأردني، وعدم وجود اثر لكل من الإنفاق الحكومي والسياسة المالية على الصادرات.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

The Effect of Fiscal Policy on Jordanian Trade Balance ١٩٩٠-٢٠١٠

Prepared by
Mohammad Radhwan Al-Husban

Supervisor
Pro. Dr. Ibrahim Al-Bataineh

Abstract

This study aimed to identify the impact of fiscal policy on the trade balance of Jordan, and to achieve this purpose, the researcher studied time series from ١٩٩٠ until ٢٠١٠, where the researcher has analyzed the impact of variables, government spending, and tax policy and fiscal policy on the trade balance and the impact of fiscal policy on Both imports and exports. The researcher used EVIEWS software for data analysis and access to the results.

The results showed that there is effect of government spending and fiscal policy on the trade balance and there is no effect of tax policy on the trade balance, as well as the presence of the impact of both government spending and fiscal policy on imports and therefore the impact on the deficit in the trade balance of Jordan, and there is no effect of each of the government spending and fiscal policy on exports.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول الإطار العام للدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة

تعتبر السياسة المالية من بين السياسات الاقتصادية التي تستخدمها الدول بمختلف أدواتها الاقتصادية المتمثلة في النفقات العامة والضرائب بهدف إشباع الحاجات العامة، وكذالك تحقيق التوازن الاقتصادي وتوفير إمكانية النمو المستقر، وإذا كانت قضايا السياسة المالية تطرح نفسها وبشدة منذ بداية الثلاثينات من القرن الماضي في الدول المتقدمة فهي تعتبر أكثر تعقيدا في الدول النامية، فالموارد محدودة والضغوط الإنفاقية متزايدة لتقديم الخدمات الأساسية، إضافة إلى العجز في الميزان التجاري، والأردن إحدى الدول النامية التي يأخذ فيها تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية مأخذه العميق من التعقد، وينعكس ذلك في سياستها اقتطاعاً وإنفاقاً، فمن الملاحظ أن تزايد حجم النفقات العامة الأردنية هو ظاهرة مستمرة بسبب زيادة اهتمام الدولة بالوظائف العامة والخدمات، كذلك من الملاحظ ان الدولة كان لها الدور الأكبر في قيادة وتوجيه الاقتصاد الأردني خلال مراحله المختلفة، من خلال تبنيها عدداً من السياسات الاقتصادية والتي تأتي في مقدمتها السياسة المالية . وقد برزت أهمية السياسات الاقتصادية الحكومية في التأثير على النشاط الاقتصادي منذ دعوة كينز إلى ضرورة تدخل الدولة لإعادة التوازن على المستوى الكلي. أما عن فعالية السياسة المالية، فتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أنها كانت مثار جدل واسع بين الاقتصادين وعلى رأسهم كينز والنقديون، حيث أكد الكنيزيون المتشددون على أهمية السياسة المالية في التأثير على الإنتاج والعمالة بينما اكدا النقديون على أهمية السياسة النقدية في التأثير على الإنتاج والعمالة، إلا أن شقة الخلاف بين هاتين المدرستين ضاقت كثيراً في السبعينات والثمانينات، حيث سلم الكنزيون بان السياسة النقدية تؤثر في الإنتاج والعمالة، كما سلم النقديون بأن السياسة المالية تؤثر في الإنتاج والعمالة، ونظراً للدور الهام الذي يعول على السياسة المالية كأداة لإعادة التوازن في الميزان التجاري وتصحيح الاختلالات المختلفة لمرتبطة به تحاول هذه الدراسة التعرف على اثر السياسة المالية على الميزان التجاري الأردني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في تسلطيها الضوء على موضوع في غاية الأهمية، وهو أثر السياسة المالية على الميزان التجاري الأردني، إضافة لما ستضيفه هذه الدراسة من إثراء معرفي للأدب الاقتصادي، كما تستمد الدراسة أهميتها من:

تحتل السياسة المالية موضعا بالغ الأهمية في الفكر الاقتصادي المعاصر وتمثل حقلاً خصباً لكثير من البحوث والدراسات، من خلال استعراض الدراسات السابقة التي لم تتطرق لدراسة أثر السياسة المالية على الميزان التجاري الأردني.

محاولة لفت أنظار القائمين على الاقتصاد الأردني إلى أهمية الميزان التجاري والدور الذي يمكن أن يلعبه في تطوير وضعية الاقتصاد، وخاصة أن العديد من الدراسات الأجنبية، (Lee, ٢٠٠٩; Monacelli and Perotti, ٢٠٠٧) أكدت على ضرورة العمل على توازن الميزان التجاري بما ينعكس على التنمية الاقتصادية.

مشكلة الدراسة

استناداً إلى النظريات الاقتصادية التي تعطي دورا" وأهمية للسياسة المالية في التأثير على النشاط الاقتصادي، وفي ضوء وجود عجز مزمن وكبير في الميزان التجاري الأردني حيث أن وارداته تعتمد على توفير السلع الاستهلاكية والاستثمارية بينما يعتمد في تحصيل إيراداته على الضرائب بمختلف أنواعها، وتؤثر السياسة المالية في الميزان التجاري الأردني من خلال عدة أوجه والتي من أهمها جذب الاستثمارات الأجنبية للأردن من خلال تشجيع الاستثمار وزيادة عمليات التصنيع لتلبية الاحتياجات المحلية من جهة وتقليل كمية المستوردات من جهة أخرى، كذلك تشجيع الزراعة بهدف زيادة المنتجات المعتمدة على الزراعة، وزيادة الاستثمار في هذا المجال بهدف زيادة الصادرات وتقليل العجز في الميزان التجاري الأردني. كذلك يمكن أن تساهم السياسة المالية للدولة في تحديد مستويات الأسعار، حيث يمكن أن تساهم الدولة في زيادة أسعار البضائع المستوردة من خلال فرض ضرائب إضافية، بهدف تشجيع الصناعات المحلية، والتقليل من حجم المستوردات.

ومن هذا المنظور يتبلور إشكالنا الرئيسي في:

ما هو أثر السياسة المالية على الميزان التجاري الأردني؟."

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

١- ما هو اثر السياسة المالية على المستوردات الأردنية؟.

٢- ما هو اثر السياسة المالية على الصادرات الأردنية؟.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- ما هو أثر النفقات العامة على الميزان التجاري الأردني؟.

٤- ما هو أثر السياسة الضريبية على الميزان التجاري الأردني؟.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على اثر السياسة المالية على الميزان التجاري الأردني، حيث قام الباحث بصياغة عدة أهداف على النحو التالي:

١- قياس اثر السياسة المالية على المستوردات الأردنية.

٢- قياس اثر السياسة المالية على الصادرات الأردنية.

٣- قياس أثر النفقات العامة على الميزان التجاري الأردني.

٤- قياس أثر السياسة الضريبية على الميزان التجاري الأردني.

٥- قياس أثر السياسة المالية على الميزان التجاري الأردني.

فرضيات الدراسة

في ضوء موضوع الدراسة واستجابة لمتطلبات تحقيق أهدافها وما أتت به الدراسات السابقة، قام الباحث بصياغة الفرضيات العدمية التالية:

١- لا يوجد تأثر للسياسة المالية على المستوردات الأردنية.

٢- لا يوجد تأثر للسياسة المالية على الصادرات الأردنية.

٣- لا يوجد تأثير للنفقات العامة على الميزان التجاري الأردني.

٤- لا يوجد تأثير للسياسة الضريبية على الميزان التجاري الأردني.

٥- لا يوجد تاثر للسياسة المالية على الميزان التجاري الأردني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أداة الدراسة

لقد تبلورت أداة الدراسة من خلال الإطلاع على الجانب النظري والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، وقام الباحث باستخدام وتطوير نموذج قياسي، وللإجابة عن تساؤل الدراسة واختبار فرضياتها تم استخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (الانحدار المتعدد)، باستخدام برنامج التحليل الاقتصادي (EVIEWS).

النموذج القياسي للدراسة

تشير بعض المفاهيم الاقتصادية إلى أنه من الممكن استخدام السياسة المالية الانكماشية أو التوسعية لمعالجة العجز أو الفائض في الميزان التجاري.

فعلى صعيد العجز في الميزان التجاري، من الممكن قيام الدولة بإتباع سياسة مالية انكماشية متمثلة في رفع معدلات الضرائب أو تخفيض الإنفاق العام أو كليهما، وهذا الأمر من شأنه أن يؤدي إلى تقليص النشاط الاقتصادي والذي سوف يمتد في الاقتصاد بمقدار المضاعف.

ونتيجة لذلك فإن استهلاك السلع والخدمات، بما في ذلك الاستهلاكية والإنتاجية المستوردة، سوف يتقلص هو الآخر، أضف إلى ذلك إن انخفاض مستوى الطلب الكلي في الداخل، سيؤدي إلى توجيه القدرة الإنتاجية نحو إنتاج السلع المصدرة، وهذا يعني تحسن في وضع الميزان التجاري من خلال استخدام السياسة المالية أما في حالة الفائض فإن ما يحدث هو العكس إذ تقوم الدولة باستخدام السياسة المالية التوسعية، حيث تقوم بخفض معدلات الضرائب أو زيادة الإنفاق العام أو تستخدم كليهما، مما يؤدي إلى رفع النشاط الاقتصادي.

ويمكن توضيح ذلك من خلال متطابقة الحسابات القومية التالية (Branson,١٩٨٩):

$$S+T+M=I+G+X \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (١)$$

حيث:

S: الادخار I : الاستثمار

T : الإيرادات الضريبية G: النفقات العامة

M: المستوردات X: الصادرات

بإعادة ترتيب المعادلة للحصول على صافي الصادرات، نحصل على المعادلة التالية:

$$(X-M) = (T-G) = (S-I) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (٢)$$

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي المعادلة فالجانب الأيسر منه يمثل الميزان التجاري، أما الجانب الأيمن فيعبر عن صافي المدخرات العامة (T-G)، مضافا إليها صافي المداخيل الخاصة (S-I).

كما يلاحظ من المعادلة (٢) أن زيادة مستوى المستوردات عن الصادرات يؤدي إلى عجز الميزان التجاري، ومن ناحية أخرى فإن زيادة الإنفاق العام عن الإيرادات الضريبية يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري، وحدوث العكس يؤدي إلى فائض في الميزان التجاري.

كما يجدر الإشارة إلى أن القطاع الخاص في الاقتصاد الأردني لا يلعب دوراً هاماً في النشاط الاقتصادي، مقارنة بالقطاع العام، لذلك فإن تأثير صافي المدخرات الخاصة (S-I) على الميزان التجاري يمكن استثنائه في ظل وجود قطاع يهيمن على معظم النشاط الاقتصادي.

وبإعادة ترتيب المعادلة يمكن الحصول على المعادلة التالية:

$$(X-M) = (T-G) - (S-I) \quad \text{.......................................(٣)}$$

يتضح لنا من المعادلة أن الميزان التجاري يتأثر بأدوات السياسة المالية المتمثلة في الإنفاق العام والإيرادات الضريبية، وكذا الفرق بين الادخار والاستثمار للقطاع الخاص، وفي ظل غياب دور القطاع الخاص في الاقتصاد الأردني، فان السياسة المالية لها التأثير الأكبر على الميزان التجاري.

منهجية الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر السياسة المالية على الميزان التجاري الأردني خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٠. وللوصول إلى نتائج الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي في جمع البيانات والمعلومات وتحليلها وذلك باستخدام البيانات الأولية المتعلقة بالموضوع. حيث قام الباحث بتحليل البيانات التي جمعت حول الموضوع وذلك للوصول إلى النتائج.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفترة الزمنية للدراسة

الفترة الزمنية للدراسة خلال المدة ١٩٩٠-٢٠١٠ وهي مدة شهدت العديد من الأحداث الاقتصادية والسياسية في منطقة الشرق الأوسط عامة والأردن خاصة، كذلك شهدت هذه مدة الأزمة الاقتصادية العالمية والتي أثرت على الأردن بطريقة غير مباشرة، ومن هنا فترة الدراسة تمكن من دراسة الإنفاق الحكومي والضرائب في الظروف المختلفة وانعكاس ذلك على الميزان التجاري الأردني.

مصادر جمع البيانات

تم جمع البيانات اللازمة لأغراض التحليل الإحصائي والاقتصادي من دائرة الإحصاءات العامة، والبنك المركزي الأردني لمدة الدراسة ١٩٩٠-٢٠١٠ من خلال النشرات السنوية أو النشرات الإحصائية الشهرية، كذلك تم جمع المعلومات الثانوية من الدراسات السابقة والمراجع المتعلقة بالموضوع.

التحليل الإحصائي والاقتصادي

من أجل الوصول إلى أهداف الدراسة قام الباحث بإجراء مجموعة من التحليلات على متغيرات الدراسة والواردة في نموذج الدراسة كما يلي:

عرض التغير في بيانات المتغيرات خلال فترة الدراسة

اختبار معدلات النمو في قيم الصادرات والواردات لفترة الدراسة

اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

اختبار الارتباط التلقائي للبيانات

من خلال الانحدار تم اختبار تأثير متغيرات السياسة المالية على متغير الميزان التجاري الأردني المتمثل في الصادرات والمستوردات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التعريفات الإجرائية

تم اعتماد التعريف الإجرائي الخاص بالمتغير المستقل (السياسة المالية) من خلال الاطلاع على ما أتت به المراجع العربية والأجنبية في هذا المجال.

السياسة المالية: السياسة المالية هي أداة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى إلى تحقيقها، بمعنى أن السياسة المالية أسلوب أو برنامج عمل مالي تتبعه الدولة لتحقيق أهداف معينة في طليعتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية. وتتكون السياسة المالية من: النفقات العامة: هي المبالغ التي تصرفها الدولة لتقديم خدماتها أو لمساعدة فئة من فئات المجتمع أو لإقامة المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

الإيرادات الضريبية: هي فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية، وبصورة نهائية، مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة، دون أن يعود عليه نفع خاص.

الميزان التجاري: ويسمى أيضا ميزان التجارة الخارجية ويشمل صادرات ومستوردات الدولة من السلع فقط، أي ما يدخل ضمن التجارة المنظورة فقط.

الدين العام: هو مجموع الديون في ذمة الدولة والهيئات والمؤسسات العامة تجاه الاقتصاد الوطني وقد يكون الدين العام داخلياً بالاقتراض من البنوك المحلية أو خارجياً بالاقتراض من البنوك الأجنبية.

الصادرات: تمثل الصادرات الوطنية (فوب) مضافاً إليها المعاد تصديره.

المستوردات: تمثل المستوردات (فوب) مستثنى منه مستوردات الجهات غير المقيمة.

الميزان التجاري: هو الفرق بين الصادرات والمستوردات لفترة زمنية معينة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

يتناول هذا الفصل الإطار النظري لكل من السياسة المالية والميزان التجاري، حيث سيتم التعرف على ماهية السياسة المالية وأدواتها وأهدافها، كذلك التعرف على الميزان التجاري ومكوناته.

السياسة المالية

ومن هنا يتبلور لنا تعريف السياسة المالية بأنها مجموعة الأهداف والتوجهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد القومي والمجتمع مستعينة بأدواتها المتمثلة في الإنفاق الكلي للحكومة، والسياسة الضريبية، بهدف المحافظة على الاستقرار العام ومعالجة مشاكله وكافة الظروف المتغيرة.

لقد شهد علم المالية تطوراً كبيراً في فكرته وأهدافه ووسائله تبعا للتطورات التي تعاقبت إذ مر بمجموعة من التطورات التاريخية إذ نادى الكلاسيك إلى حيادية السياسة المالية معتبرين أن الدولة يجب أن لا تتدخل في الحياة الاقتصادية، وبقيت هذه حال السياسة المالية، وتتالت الأزمات الاقتصادية التي اجتاحت العالم حتى حدوث أزمة الكساد عام ١٩٢٩، وتضخمت موازنات الحكومات، مما أدى إلى تدني في مستوى المعيشة، وتدخل الدولة في الميدان الاقتصادي لرفع مستوى المعيشة أي توجيه الاقتصاد القومي، وإدارته إدارة فعلية لتحقيق صالح الجماعة حاضراً ومستقبلاً (أشكاب والسكبي، ٢٠٠٨).

لقد تعددت التعاريف التي نسبت إلى السياسة المالية، إذ عرفها (دراوسي ، ٢٠٠٦) بأن السياسة المالية تتمثل في قيام الدولة بخطوات وإجراءات ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة، بحيث تكون قادرة على الوصول إلى أقصى كفاءة عند استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أقصى الغايات، كما عرفها أشكاب والسكبي (٢٠٠٨) بأنها برنامج تخططه وتنفذه الدولة تلقائياً أو تعمداً لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي، وغايتها تحقيق أهداف المجتمع، كما عرفتها مشعل (٢٠٠٧) بأنها دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام وما سيتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي وهي الإنفاق العام والإيرادات العامة وكذا تكييفها نوعياً لأوجه هذا الإنفاق ومصادر الإيرادات بغية النهوض بالاقتصاد القومي. تحقيق أهداف معينة في طليعتها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد تأثرت السياسة المالية بالفكر الاقتصادي الحديث الذي نبع من نظرية كينز العامة القائلة أن "الادخار والاستثمار" يميلان للتعادل عن طريق التغيرات في الدخل الوطني عند أي مستوى من مستويات العمالة والدخل وقد أشار كينز في نظريته إلى أن موازنة الدولة تعبر عن النشاط الاقتصادي الحكومي، وأن السياسة المالية تلعب دوراً مهماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وبتكييفها لمستويات وأنواع النفقات، والإيرادات تؤثر في التوازن الاقتصادي حتى لو أدى إلى عدم توازن موازنة الدولة ،وبالتالي خرجت السياسة المالية عن حياديتها (دراوسي، ٢٠٠٦).

* المالية التقليدية مقابل المالية الوظيفية

المالية التقليدية والمالية الوظيفية سياستان ماليتان متضادتان، ففي حين تهدف الأولى إلى المحافظة على استقرار الموزانة وبالتالي التضحية بالاستقرار الاقتصادي، فان الثانية تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي مما يعني التضحية باستقرار الموازنة.

* المالية التقليدية (الموازنة المتوازنة)

لقد بنيت المالية العامة والسياسية المالية للدول الرأسمالية خلال القرن التاسع عشر والى ما بعد الحرب العالمية الأولى بعدة سنوات على أساس المالية التقليدية وتعد نظرية المالية التقليدية صدى للنظرية الاقتصادية التقليدية التي تقوم على أساس قانون ساي، وما يتفرع عنه من افتراض اتجاه السوق تلقائياً نحو تحقيق التوازن المستقر عند مستوى التشغيل الكامل، واقتصار دور الدولة بصفة أساسية على توفير الخدمات ذات الطابع الاجتماعي كخدمات الدفاع والأمن والعدالة وبعض المرافق العامة الأساسية التي لا تجتذب النشاط الخاص، وأبعادها عن ممارسة النشاط الاقتصادي وبالتالي فان دور المالية العامة في ظل النظرية المالية التقليدية يقتصر على توفير الإيرادات اللازمة لتغطية الإنفاق على هذه الخدمات مع توزيع أعباء الدولة توزيعاً عادلاً دون أن يكون لها أي غرض اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي آخر وترتب على تحديد دور الدولة وتكييف نفقاتها وإيراداتها قيام المالية العامة على عدة قواعد مالية منها حيادية المالية العامة، ووجوب ضغط حجم الميزانية العامة من حيث الإيرادات والمصروفات بالقدر الذي يمول وظائف الدولة المحددة، واعتماد الإيرادات العامة بشكل أساس على الضرائب لا سيما الضرائب غير المباشرة، وتقدير هذه الإيرادات تبعا للنفقات العامة التي يسمح بها دور الدولة وضرورة توازن الميزانية سنويا بمعنى أن تغطى النفقات العامة عن طريق الإيرادات العامة دون اللجوء إلى القروض العامة أو زيادة إصدار النقود (القاضي، ١٩٨٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا يعني أن الحكومة يجب تخفض نفقاتها أو تزيد معدلات الضريبة خلال فترة الكساد أي عندما تكون الإيرادات الضريبية منخفضة وتزيد نفقاتها أو تخفض معدلات الضريبة خلال فترة الرخاء أو الرواج الاقتصادي، أي عندما تكون الإيرادات الضريبية مرتفعة(Siegle, ١٩٧٠).

* المالية الوظيفية (الفعالة)

اتخذت المالية العامة والسياسة المالية مفهوماً وظيفياً وتخلت عن قواعدها التقليدية في أعقاب الأزمات الدورية التي تعاقبت على الاقتصادات الرأسمالية وبخاصة أزمة الكساد العظيم، إذ أصبحت السياسة المالية أداة رئيسيه للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير على مستوى الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد، وبالتالي حل هدف المالية العامة المتمثل بتحقيق التوازن العام للاقتصاد القومي في مجموعه محل هدفها في تحقيق التوازن الحسابي للإيرادات الميزانية ونفقاتها، حيث اصبح العجز المنظم بالميزانية وسيله للتوسع الاقتصادي في فترات الركود والبطالة، وتحقيق فائض بالميزانية ضروريا لضبط عوامل التضخم في فترات الرخاء (القاضي، ١٩٨٠).

وخلافاً للسياسة المالية التي تسعى إلى تحقيق توازن الميزانية سنوياً، فإن السياسة المالية الفعالة تقتضي تغيير تيارات النفقات والإيرادات العامة تبعًا لتغيرات الفعالية الاقتصادية وذلك بقصد الوصول إلى مستوى معين من الدخل . فالدولة قد تحقق عجزا في ميزانيتها خلال فترات الكساد من الدورة الاقتصادية على أن تعوض هذا العجز بتحقيق فائض في فترات الرخاء من الدورة الاقتصادية.

أهداف السياسة المالية

أصبح من الضروري بعد اتساع دور الدولة في النشاط الاقتصادي، أن تعمل الحكومة على أن يتناسق نشاطها مع نشاط الأفراد، وتوحيد الأهداف والجهود بحيث لا تتعارض أو تتنافس، وبالتالي تحقيق الأهداف التالية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوازن المالي:

يقصد به استخدام موارد الدولة على أحسن وجه بين الاستخدامات العامة الحكومية، والاستخدامات الخاصة، وذلك بتحويل الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع الحكومي لتمويل برامج الإنفاق العام المخصصة لإنتاج السلع والخدمات العامة، مع ضمان حسن استخدام هذه الموارد المحولة، ومن هنا نجد أن تحقيق الكفاءة الاقتصادية في الموارد، يعني تحقيق أكبر حجم ممكن من الإنتاج، عن طريق ذلك الاستخدام .

ب- تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي ،ومقاومة التقلبات التي قد يتعرض لها الاقتصاد القومي ،فإذا كانت الحكومة ترغب في الوصول إلى مستوى مرغوب من الدخل القومي ،فإنها تستخدم في تلك الحالة أدوات السياسة المالية لتحقيق ذلك الهدف ،وفي حالة الوصول لذلك المستوى المرغوب بين الدخل القومي الحقيقي فإن دورها يتلخص في المحافظة على استقرار هذا المستوى ،ومنع التقلبات التي يتعرض لها. وبالتالي فإن دور السياسة المالية هنا يتلخص في المحافظة على استقرار المستوى المرغوب ومنع التقلبات التي قد يتعرض لها (زيتوني، ٢٠٠٨).

ج- التوازن الاجتماعي:

بمعنى أن يصل المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد في حدود إمكانيات هذا المجتمع ،وما تقتضيه العدالة الاجتماعية. وبالتالي لا ينبغي أن تقف السياسة المالية عند حد زيادة الإنتاج بل يجب أن يقترن هذا الهدف بتعيين طرق توزيع المنتجات على الأفراد ،إذ يمكن زيادة المنافع التي يحصل عليها المجتمع من مقدار معين من المنتجات عن طريق إعادة توزيعها على الأفراد توزيعا أقرب إلى العدالة أو المساواة ويستلزم ذلك أن تتدخل الحكومة لإعادة توزيع الدخل القومي بأدوات السياسة المالية (أشكاب والسكبي، ٢٠٠٨).

أدوات السياسة المالية

يمكن للحكومة أن تؤثر في المسار الاقتصادي العام عن طريق تغيير حجم إنفاقها وإيراداتها وذلك حسب الأوضاع الاقتصادية في تلك الفترة، وسنحاول التطرق إلى هذه الأدوات بشيء من التفصيل مبرزين طريقة العمل بها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* السياسة الإنفاقية:

كانت السياسة الإنفاقية هي أول ما لفت النظر إلى السياسة المالية كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وهي اكثر وسائل التثبيت فاعلية ومرونة. وتطبيق هذه السياسة توقف على طبيعة كل قسم من أقسام الإنفاق ومدى استجابته للتغير المطلوب. ويمكن تمييز ثلاثة أقسام للإنفاق الحكومي: الإنفاق الاستثماري والإنفاق الاستهلاكي والمدفوعات التحويلية. وتؤثر الفئات الثلاثة على مستوى الاستهلاك والحافز الشخصي على الاستثمار، فزيادة الإنفاق الحكومي تودي إلى زيادة الدخل القومي بشكل مباشر وغير مباشر. فالأثر المبدئي لزيادة الإنفاق الحكومي هو زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الدخل المكتسب من قبل الأفراد، وزيادة الدخل يولد بدورة إنفاقاً إضافياً يحفز على إنتاج اكثر ودخل أكبر (أثر المضاعف-المعجل).

* مظاهر الإنفاق الحكومي:

يتخذ الإنفاق الحكومي مظهرين اثنين:

١- الإنفاق عن طريق دفع قوة شرائية (Pump-Primping)

وهو إنفاق أولى يساعد على بدء وإنعاش النشاط الاقتصادي عن طريق حقن قوة شرائية جديدة في الاقتصاد، ويقوم على افتراض أن العلاقات بين الادخار والاستثمار والإنفاق التي أوجدت مستوى الدخل المنخفض في أول الأمر وأدت إلى ظهور حالة الكساد سوف تستبعد بواسطة إنفاق حكومي موقت يهدف إلى تنشيط الإنفاق الخاص. وهذا النوع من الإنفاق يعالج المظاهر بدلاً من الأسباب الحقيقية، ذلك أن الأسباب الأصلية التي كانت سبباً في ظهور حالة الكساد سوف تعاود الظهور عندما يتوقف دفع قوة الشرائية جديدة إلا إذا اتخذت علاجات أساسية أخرى.

٢- الإنفاق التعويضي (Compensatory Spending)

ويقوم هذا النوع من الإنفاق على أساس أن على الحكومة أن تحاول إيجاد جو ملائم ومناسب لقيام الاقتصاد على أساس جهاز السوق، وهي مسؤولة عن تشجيع الاستثمار والإنفاق الخاص بكافة السياسات، ولكن في حالة أن هذه السياسات تجد نفعاً، فإن عليها أن تعوض عن كل نقص يطرأ على الطلب الفعال بقيامها بالإنفاق. وعليه، فإن الإنفاق التعويضي يجب أن يكون على نطاق كبير كما يجب أن يستمر حتى يعود الإنفاق الخاص إلى الوضع الطبيعي. ويعد الاقتصاديان كينز وهانسن من أهم مؤيدي هذا النوع من الإنفاق لمعالجة حالة الركود الاقتصادي.

وحتى تؤتي برامج الإنفاق الحكومي ثمارها، يجب أن يحسن توقيت إقامة المشروعات العامة، وانتقاء أوجه الإنفاق بعناية بحيث لا تكون متنافسة مع المشروع الحر، فدور الإنفاق الحكومي مكمل للإنفاق الخاص وليس الإحلال محلة. فلو تنافس الاستثمار الحكومي مع الاستثمار الخاص

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فإن الأخير قد يصاب بنكسة تذهب بمزايا الإنفاق الحكومي. كما أن أثر الإنفاق الحكومي على الطلب الكلي الفعال يعتمد على الطريقة التي يتم بها تمويل هذا الإنفاق، فحتى يكون الإنفاق الحكومي مولداً للدخل، يجب أن يكون إنفاقاً حديداً وليس بديل لإنفاق آخر، فتمويل الإنفاق الحكومي عن طريق الضرائب يمثل نوعاً من الإنفاق بديلاً عن آخر، إذ يخفض الإنفاق الخاص ويزيد الإنفاق العام . وبالتالي فإن الحكومات عادة ما تلجا لتمويل نفقاتها إلى سياسة التمويل بالعجز. وهذه السياسة تعني أن الحكومة تنفق اكثر من مقدار ما تحصله من ضرائب تاركه ميزانيتها غير متوازنة (خليل، ١٩٨٢).

* السياسة الضريبية

تقوم هذه السياسة على أساس زيادة القوة الشرائية للأفراد خلال فترات الكساد من خلال زيادة مقدار الدخل الذي يمكن التصرف فيه، مما يشجع على زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري للأفراد. وبالتالي فان سياسة الدولة الضريبية في هذه الحالة تتجه نحو تخفيض الضرائب. أما في حالة التضخم فان الحكومية تلجا إلى تقليل القوة الشرائية للأفراد من خلال زيادة إيراداتها الضريبية.

ويرى كثير من الاقتصاديين أن تغير معدلات الضريبية له آثار محدودة ذلك أن خفض معدلات الضريبة خلال فترات الكساد اتجاه غير مرغوب فيه، وقد يتبعه أيضاً قيام الحكومة بدفع إعانات، أما في حالة التضخم، فرفع معدلات الضرائب قد يودي بعد حد معين إلى نتيجة عكسية، إذ إن ارتفاع الضغط الضريبي قد يقتل الحافز على العمل والإنتاج (سعيد، ١٩٦٠). كما يرى بعض الاقتصاديين أن النظام الضريبي وجد فقط لتقليل التضخم، ومن الممكن أن يعمل كوسيلة للرقابة الاجتماعية. ففرض معدلات ضريبية مرتفعة يقلل الإنفاق التبذيري، كما أن ضرائب الدخل التصاعدية تعمل على إعادة توزيع الدخل (Siegle, ١٩٧٠).

الميزان التجاري

يعرف الميزان التجاري بأنه عبارة عن الفارق بين قيمة الصادرات والمستوردات في دولة ما (عوض، ١٩٩٥). يؤثر التوازن بين الصادرات والواردات بشكل كبير على ميزان المدفوعات في الدولة. العجز في الميزان التجاري يخلق مشكلة للدولة في مجال احتياط التبادل، أو توفير الأموال التي تساعد الأمة على تمويل مشترياتها من البضائع الأجنبية والحصول على البضائع المستوردة. الحكومات يمكن أن تحسن ميزان المدفوعات من خلال تحسين التوازن في الميزان التجاري.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحكومة يمكن أن تتخذ ترتيبات أو محددات على بعض المستوردات أو الصادرات لزيادة التوازن بين في ميزان المدفوعات مع الدول الأخرى. ومن أمثلة ذلك حددت الولايات المتحدة الأمريكية حجم استيراد السيارات من اليابان لخلق توازن بين الصادرات من هذه السلعة مع اليابان (مظهر، ٢٠١١).

كما إن المعاملات الاقتصادية بين دول العالم يترتب عنها استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها في الحال أو في المستقبل ولذلك فمن المهم لكل دولة أن تعرف على وجه التحديد حقوقها من قبل العالم الخارجي والتزاماتها نحوه لذا فهي تعد بيانا تسجل فيه هذه الحقوق والواجبات، يعرف بالميزان التجاري، وغالباً ما يظهر هذا الميزان العلاقات الاقتصادية بين الدولة والعالم الخارجي، بحيث يعطي صورة واضحة عن وضعية الدولة.

تعددت تعاريفه ولكن رغم ذلك فإنها تنصب جميعاً في معنى واحد، عرفه العقريب (٢٠٠٦) على أنه تسجيل نظامي لكافة المعاملات الاقتصادية التي تتم في فترة زمنية محددة بين المقيمين في بلد ما والمقيمين في البلدان الأخرى، كما عرفه دراوسي (٢٠٠٦) بأنه عبارة عن سجل يسجل فيه كافة العمليات الخاصة بانتقال سلع من ملكية المقيمين إلى ملكية غير المقيمين وتقيد قيمتها في عمود دائن والعمليات الخاصة بانتقال سلع من ملكية غير المقيمين وتقيد قيمتها في عمود مدين سواء كان ذلك بمقابل أو بغير مقابل.

وعليه يمكن تعريفه على انه ميزان التجارة الخارجية ويشمل صادرات ومستوردات أي ما يدخل ضمن التجارة المنظورة فقط.

* الصادرات والمستوردات

ويقصد بالصادرات حجم البضائع التي تقوم الدولة بتصديرها للدول الأخرى والتي تؤثر بشكل مباشر في امتلاك الدولة من العملات الأجنبية التي تحافظ على قوة العملة فيها، تصدير الدولة منتجاتها إلى الدول الأخرى يعمل على ازدياد الدخل القومي وارتفاع في مستوى المخرجات ومعدل النمو في الاقتصاد (Usman, ٢٠١٠).

وارتفاع سعر الصادرات على حساب أسعار المستوردات فإنه سوف يؤدي إلى تحسين الظروف الاقتصادية في الدولة (Warren, ٢٠٠٧). كذلك السياسة الخاصة بقيود الاستيراد والتي تقود إلى زيادة في الأسعار المحلية والكلف المحلية قد يكون له أثر غير سليم على الصادرات. يجب أن تركز الحكومة على العديد من الصناعات التي يمكن أن تنافس في الأسواق الأخرى من خلال عرضها بسعر مرتفع وذلك للوصول إلى مستوى معين من الصادرات. لذلك، الدولة يجب أن تركز على المنتجات المصنعة أكثر من التركيز على تصدير المنتجات الأولية. بعض الدول تركز على الحد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من الاستيراد وتخصص ما ينتج داخل الدولة لاستهلاك المواطن. في دول أخرى المتمثلة في الدولة التي تمتلك معدلات نمو عالية تسعى إلى تطوير صناعات يمكن تصدير منتجاتها، هذه السياسة تسمى سياسة التطوير التصديرية.

يقصد بالواردات هي حجم البضائع التي تستوردها الدولة من أجل تلبية احتياجاتها من البضائع المختلفة (Zeng, ٢٠٠٨). يمكن أن يستخدم تطبيق المحددات على الواردات كوسيلة لإرغام الدول الأخرى للتقليل من الحواجز على وارداتها. الدولة عندما تطبق مثل هذه القيود يجب أن تجد البضائع المناسبة لاستخدامها كوسيلة فعالة للضغط على الدول الأخرى لتقليل قيودها.

للميزان التجاري أهمية كبيرة حيث انه من خلال دراسة مفرداته يعكس لنا درجة التقدم الاقتصادي في البلد ويمكننا من تحديد المركز المالي للدولة بالنسبة للعالم الخارجي، لذلك فإنه غالبا ما يطلب صندوق النقد الدولي من جميع أعضاءه تقديم موازين مدفوعاتهم سنويا لكون هذا الميزان من أهم المؤشرات دقة في الحكم على المركز الخارجي للدولة، وعليه فإن الميزان يشكل أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد.

العلاقة بين السياسة المالية والميزان التجاري

بعد تعرفنا على كل من السياسة المالية والميزان التجاري، يتضح لنا جليا العلاقة التي تربط بينهما، فالسلطات تقوم بالاعتماد على أدوات السياسة المالية لتصحيح الخلل في الميزان التجاري، بمفهوميه:

أولاً- سياسة مالية توسعية:

يظهر الكساد في الاقتصاد حينما يعاني من حالة انخفاض مستوى الطلب الكلي والمقترن بعجز تصريف المنتجات، مما يعني أيضا عدم وجود فرص عمل كافية، وجود البطالة بأنواعها، أي أن النشاط الاقتصادي يمر بحالة تباطؤ، وفي هذه الحالة فإن السياسة المالية تستخدم على النحو التالي:

زيادة الإنفاق الحكومي العام، ولعل هذا يذكرنا بما نادى به كينز عند حدوث الكساد الكبير في بريطانيا، فهنا يأتي دور الدولة التي تعمل على زيادة الإنفاق، وبالتالي دوران عجلة الاقتصاد فإنفاق الدولة هو بمثابة دخول للأفراد، وعند زيادة دخول الأفراد، تعالج البطالة ويدفع بعجلة الاقتصاد للأمام.

قد تقوم الدولة أيضاً بتخفيض الضرائب، أو بإعطاء إعفاءات ضريبية، وهنا تزداد الدخول من ناحية، كما يزداد الميل نحو الاستثمار من ناحية أخرى، وكلا الأمرين يعني زيادة دخول الأفراد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لارتفاع القوة الشرائية في المجتمع، وحقن الاقتصاد بمزيد من الأموال وفرص العمل، مما يعني دوران عجلة الاقتصاد، وحل مشكلة البطالة، والتخلص من الكساد.

استخدام مزيج من زيادة الإنفاق، وتخفيض الإيرادات بما يخدم هدف إعادة النشاط إلى مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد.

وهذا ما يوضحه الشكل رقم (١) حيث أن الزيادة في الإنفاق أو تقليل الضرائب ستؤدي إلى زيادة الطلب الكلي والناتج المحلي الإجمالي.

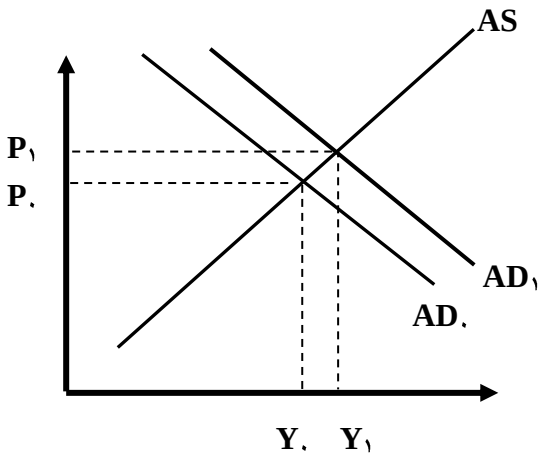

شكل ١. سياسة مالية توسعية

ثانياً- سياسة مالية انكماشية:

في حالة وجود تضخم في الاقتصاد بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار، فإن دور السياسة المالية هنا هو محاولة تخفيض مستوى الطلب، وخفض القدرة الشرائية في المجتمع عن طريق إتباع ما يسمى السياسة المالية الانكماشية، والتي تتلخص في:

تخفيض مستوى الإنفاق العام الذي يؤدي لتخفيض حجم الاستهلاك، مما يخفف من حدة الطلب ويكبح مستوى الزيادة في الأسعار.

رفع مستوى الضرائب، مما يخفض القدرة الشرائية للأفراد، ويؤدي أيضا إلى تخفيض الإنفاق الكلي بنسبة مضاعفة.

مزيج من الحالتين: أي خفض الإنفاق وزيادة الضرائب.

وعليه فإن السياسة المالية الانكماشية، تسعى بدورها إلى كبح مستوى الإنفاق الكلي في المجتمع، والسيطرة على مستويات الطلب الكلي، وتزايد الأسعار، كما هو مبين في الشكل ٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

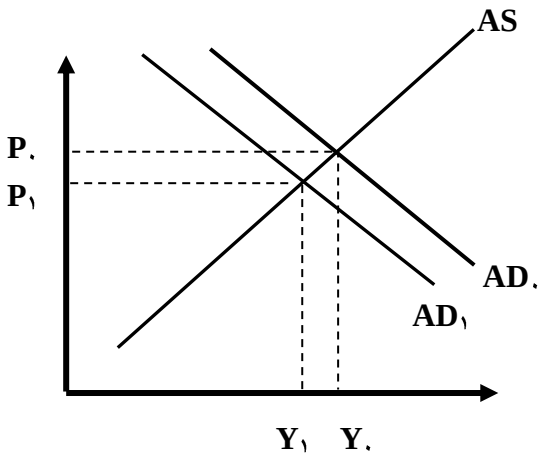

شكل ٢. سياسة مالية انكماشية

نتيجة للعلاقة الموجودة بين السياسة المالية والميزان التجاري، فيمكن التأثير على السياسة المالية في اتجاه يخدم توازن الميزان التجاري ،أي يمكن أن يكون أدوات السياسة المالية الأداة التي تعيد التوازن للميزان التجاري.

المدارس الفكرية الاقتصادية

سيتم في هذا الجزء التعرض بشكل موجز لوجهات نظر المدارس الفكرية الاقتصادية المختلفة والذي يدور بشكل أساسي حول أهمية السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

* المدرسة التقليدية (لكلاسيكية):

تقوم النظرية التقليدية على مجموعة من الآراء التي تفسر كيفية عمل النظام الرأسمالي الحر الذي يتسم بسيادة حالة المنافسة الكاملة، وتعد حرية الأفراد في تحقيق مصالحهم الشخصية من أهم ركائز النظرية التقليدية، حيث يؤمن مؤسسو النظرية التقليدية، وعلى رأسهم آدم سميث، بوجود نظام طبيعي صادر عن الميول الطبيعية للإنسان بحيث يجعل الفرد وهو في سبيل تحقيق مصلحته الذاتية يحقق الصالح العام، كما ترى هذه النظرية في جهاز الثمن القوه الحقيقية الفعالة الموجهة للنشاط الاقتصادي الإنتاجي وتحقيق التوازن أوتوماتيكياً.

ونظرا لاعتقاد التقليدين في صحة قانون ساي والذي ينص على أن العرض يخلق الطلب الخاص به، فان الحالة السائدة في الاقتصاد عند التقليديين هي حاله التوظف الكامل، وبالتالي فإن الإفراط

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في الإنتاج أو سيادة حالة البطالة على نطاق واسع أمر غير محتمل الحدوث، كما أن قانون ساي يجعل وظيفة النقود في الحياة الاقتصادية حيادية ويقتصر دورها فقط على أنها وسيط للتبادل (سعيد، ١٩٦٠).

واستناداً إلى ركائز هذه النظرية، فإن تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي يعوق عمل النظام الطبيعي، ويحدد من الحرية الفردية، ويشكل عائقا أمام المنافسة الحرة. وبالتالي فإن التدخل الحكومي في مجال الإنتاج والتوزيع يجب ان يكون في اضيق نطاق ممكن. فالإنتاج ينظم نفسه بنفسه، والتوازن في الأسواق يتحقق أوتوماتيكياً. وعليه، يجب أن يقتصر دور الحكومة على أمور معينه كالدفاع والقضاء وتحقيق العدالة والقيام بالمشروعات العامة التي يحجم القطاع الخاص عن القيام بها، أي أن تدخل الحكومة لا يكون إلا لتحقيق الصالح للمجموع . فالنظرية التقليدية لا ترى خيرا في تدخل الدولة في ميادين الأعمال، فالمنافسة الحرة هو الشرط الرئيس للتقدم الاقتصادي وفي النهاية لزيادة درجه الإشباع لجميع أفراد المجتمع.

* المدرسة الكنيزية:

سادت آراء المدرسة الكينزية خلال الأربعينات والخمسينات وبداية الستينات من القرن الماضي، ويؤمن كينز واتباعه من الاقتصاديين بأهمية جهاز الثمن، كما أنهم لا ينكرون أهمية السوق الحر . ولكن نقطه خلاف الأساسية بين كينز والكلاسيك تتمثل بوجود عوائق تمنع السريان فكره تلقائية (الأوتوماتيكية)، كما أن قاعدة الفردية لا تحقق مصالح الجميع دون الإضرار بصالح أي فرد. لذلك يرى كينز ضرورة تدخل الدولة عند الضرورة، لا لتمنع نتائج التوزيع غير المرغوبة، ولكن لتضمن أن يكون حجم الإنتاج والطلب كافياً أي لتحقق مستوى التوظف الكامل ولتخلق البيئة الملائمة لكي تثمر الحوافز الشخصية ولتحقق الرفاهية الاقتصادية العامة المرغوبة فكينز يعترف بوجود صالح عام ولكنة ينكر أن يتحقق الصالح العام بطريقة تلقائية، وبالتالي فإنه يرى التدخل الحكومي في الإنتاج والتوزيع في المجموع وليس في التصرفات الفردية (سعيد، ١٩٦٠).

وقد أوضح كينز في نظريته العامة عن التوظف والتي ضمنها في كتابة (The General Theory of Employment,Interest and Money) أن المستوى العام للتوظف في الدولة يتحدد بالطلب الكلي الفعال على السلع والخدمات، فإذا كان ذلك الطلب كافيا لاستيعاب القوة العاملة التي تعرض في السوق عند الأجر السائد فإن التوظيف الكامل يتحقق أما إذا نقص الطلب الكلي الفعال عن القدر اللازم لاستيعاب تلك القوة العاملة فان العمالة الكاملة لا تتحقق وتظهر البطالة الإجبارية التي تجاهلتها المدرسة التقليدية. وقد بين كينز ضرورة زيادة الإنفاق الحكومي لكي يزيد حجم الطلب الكلي الفعال خلال فترات الكساد. ولما كان طلب الحكومة على السلع والخدمات جزءاً من الدخل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القومي مثله في ذلك مثل الإنفاق على الاستثمار فإن تدهور ثانيهما يمكن تعويضه بزيادة الأول، ومن ثم اتجهت الأنظار نحو السياسة المالية كوسيلة لمعالجة الكساد

* المدرسة النقدية:

بزرت آراء المدرسة النقدية بقيادة ميلتون فريدمان في منتصف عقد الستينيات من القرن الماضي واكتسبت آراؤهم اتباعا في أواخر نفس العقد. وقد شدد النقديون على أهمية معادلة التبادل كوسيلة تحليلية ،وعلى أهمية النظرية الكمية للنقود(الصيغة الأكثر تقدماً لمعادلة التبادل) كأداة للسياسة الاقتصادية، وقد استندت آراء النقديين إلى تعاليم المدرسة التقليدية التي تؤكد على الخصائص الآلية للاقتصاد الحر (مانسفليد وبيهرافيتش، ١٩٨٨).

يرى كثير من النقديين أن تغيير معدل نمو عرض النقد- التوسع في عرض النقد عندما يبدأ الاقتصاد في الهبوط وتخفيضه عندما يبدأ الاقتصاد بالصعود- يفاقم من حدة التقلبات الاقتصادية، ويرجع هذا حسب اعتقادهم إلى مبالغة السلطة النقدية في الاستجابة للتغيرات سريعة الزوال، وصعوبات التنبؤ بوضع الاقتصاد في المستقبل، وفترة التأخر الطويلة والمتغيرة لظهور آثار التغيرات في عرض النقد. وبالتالي فان تحقيق الاستقرار الاقتصادي حسب اعتقادهم من خلال وضع قاعدة نقدية تحكم السياسة النقدية وتنص على وجوب نمو عرض النقد بمعدل ثابت سنوياً.

يرى النقديون أن أثر المزاحم يؤثر سلبا على فعالية السياسة المالية فالإنفاق الحكومي يزاحم الإنفاق الخاص، وبالتالي فإن الأثر الصافي للسياسة المالية يكون محدوداً على النمو الاقتصادي، فاستنادا إلى النقديين فان زيادة الإنفاق الحكومي تودي مباشر إلى زيادة طلب الكلي، وهذا يعني زيادة الدخل القومي الأمر الذي يترتب عليه زيادة الطلب على النقود لأجل المعاملات، فإذا لم يواكب زيادة الإنفاق الحكومي زيادة موازية في عرض النقد فان الجمهور سوف يلجا إلى بيع أصوله المالية للحصول على أموال إضافية لإجراء عمليات التبادل وهذا يدفع بأسعار الفائدة إلى ارتفاع وارتفاع أسعار الفائدة يؤثر باتجاهين فمن ناحية يحفز المستهلكين على خفض إنفاقهم الاستهلاكي وزيادة الادخار ومن ناحية أخرى يثبط الإنفاق الاستثماري الخاص وهذا يعني أن الأثر التوسعي للإنفاق الحكومي على الطلب الكلي يتم تحييده من خلال انخفاض إنفاق المستهلكين وقطاع الأعمال وبناء على التحليل السابق وحسب ما يرى النقديون فحتى تحقق السياسة المالية أهدافها يجب تكون ملازمة لسياسة نقدية مكملة.

ويدافع الكينزيون عن فعالية السياسة المالية بالقول أن أثر المزاحمة يكون غير التام ويؤكدون على أن للسياسة المالية تأثيرا كبيرا على الناتج القومي من خلال اثر المضاعف ولكن يميل النقديون إلى عدم الثقة بالتحليلات التي تعتمد في تفسير التقلبات بالدخل القومي على نظرية المضاعف الكينزية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ذلك انهم لا يؤمنوا باستقرار دالة الاستهلاك وبالتالي استقرار المضاعف في حين يعتقد الكينزيون العكس من هذا فهم يرون أن الميل للاستهلاك أحد العناصر المستقرة في الاقتصاد الأمر الذي يترتب عليه استقرار المضاعف.

ويرى فريدمان أنه للتأكد من أن الإنفاق الحكومي لا يتم تحييد أثره فإنه يجب أن يتم توجيه هذا الإنفاق إلى المشاريع التي يحجم القطاع الخاص عن الاستثمار بها مثل الدفاع. أما إذا تم توجيه الإنفاق لشراء السلع والخدمات التي يستطيع العامة شراءها بنفسه، فان هذا سوف يزيد الدخل المتاح للأفراد مما يدفعهم لزيادة مدخراتهم، وبالتالي اثر زيادة الإنفاق الحكومي يتم تحييده من خلال زيادة ادخار الأفراد (Siegle, ١٩٧٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسات السابقة

أولاً- الدراسات العربية:

دراسة الطراونة (٢٠٠٨)، بعنوان: الصادرات والمستوردات، محددات كل منهما، وتأثيرهما على الناتج المحلي الإجمالي في الأردن: تحليل التكامل المشترك ونموذج متجه تصحيح الخطأ VECM هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الصادرات والمستوردات على الناتج المحلي الإجمالي في الأردن، وتقدير مرونة كل منهما بالنسبة لسعر الصرف، كذلك التعرف على درجات اعتماد الصادرات عل المستوردات، اشتملت الدراسة على السنوات ١٩٧٦-٢٠٠٤، حيث قامت الدراسة باختبار التكامل المشترك، واختبار الاستقرارية، وتقدير معدلات التكامل المشترك، وحساب نموذج تصحيح الخطأ. أظهرت نتائج الدراسة أن هناك تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية لكل من صافي الصادرات على الناتج المحلي، كذلك بينت النتائج أن هناك أثر عكسي دال إحصائياً لسعر الصادرات على حجمها، كذلك وجود تأثير إيجابي للناتج المحلي على الصادرات والمستوردات، وبينت النتائج وجود تأثير سلبي للمستوردات علة الناتج المحلي الإجمالي. وقد أوصت الدراسة بضرورة الاستمرار بسياسة تشجيع الصادرات، وإيجاد بدائل محلية للمواد الخام المستوردة.

دراسة العمر (٢٠١٠)، بعنوان: إجراءات السياسة النقدية وأهدافها بدولة الكويت
هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على أثر سعر الصرف والخصم على السياسة النقدية في دولة الكويت والأهداف المعلنة لها، وذلك بدراسة دعم سعر الفائدة المحلي كوسيلة لمواجهة تقلبات أسعار الفائدة الدولية. وقد استخدم الانحدار التلقائي للكمية الموجهة في تحليل البيانات للفترة ١٩٩٣ إلى ٢٠٠٢. وقد بينت النتائج أن سعر الخصم له تأثير طردي على سعر الفائدة والذي ينعكس عكسياً على الرقم القياسي للأسعار، بينما يؤثر سعر الصرف طردياً في الرقم القياسي للأسعار، وبالتالي تفضيل استقرار سعر الصرف، وهذا يعني نجاح البنك المركزي في تحقيق أهدافه من السياسة النقدية.

دراسة عبيد (٢٠١٠)، بعنوان: محددات الميزان التجاري في مصر خلال الفترة (١٩٨٦-٢٠٠٧)
هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على أهم العوامل التي تؤثر في الميزان التجاري المصري، حيث اهتمت الدراسة باختبار المحددات المتعلقة بالدخل المحلي معبراً عنه بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والناتج العالمي الحقيقي، وعرض النقود الحقيقي، وقد بينت نتائج الدراسة أن هناك تأثير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سلبي لكل من الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود الحقيقي بالمفهوم الواسع على الميزان التجاري الحقيقي.

دراسة الزيود (٢٠١١)، بعنوان: أثر السياسة المالية والنقدية على الاستثمار الخاص في الأردن خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٩.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ثورة الاستثمار في الأردن والتي حدثت خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٩)، مع التركيز على الاستثمار الخاص استناداً إلى: شكلها، والتوزيع القطاعي. كذلك تهدف هذه الدراسة إلى حساب العلاقة بين الاستثمار الخاص ومجموعة من العوامل مثل (الناتج المحلي الإجمالي، سعر الفائدة، الإنفاق الحكومي، التزويد المالي والضرائب). من أجل الوصول إلى هذا الهدف فإن الدراسة قامت بتطبيق الانحدار المتجه تلقائياً (Vector Auto Regression). كذلك قامت الدراسة بتنفيذ العديد من الاختبارات والتي تتضمن السكون (Stationarity)، الفجوة الزمنية (Time lag selection)، وسببية جرينجر (Granger). وقد بينت نتائج الدراسة بأن الناتج المحلي الإجمالي، والإنفاق الحكومي، والمصادر النقدية، وسعر الفائدة تتصف بالسكون، بينما الاستثمار الخاص ثابت بمرحلة معينة. بينت العلاقة السببية وجود علاقة بين الاستثمار والمصادر المالية، وهناك علاقة بين الضرائب والاستثمار الخاص.

دراسة الهيتي وأيوب (٢٠١٢)، بعنوان: دور السياسات النقدية والمالية في النمو الاقتصادي.

تهدف الدراسة إلى التعرف على تأثير السياسات المالية والنقدية على عدد من المتغيرات الاقتصادية، حيث انقسمت الدراسة إلى قسمين، القسم الأول اشتمل على الإطار النظري، بينما اشتمل القسم الثاني على الاختبارات القياسية اللازمة للتحقق من تأثير كل من السياسات المالية والنقدية على النمو الاقتصادي، وقد اشتملت الدراسة على الفترة ١٩٦٦-٢٠١٠، وأجريت على متغيرات من الاقتصادي العراقي، وقد استخدم نموذج يجمع ما بين الناتج القومي الإجمالي الاسمي، وعرض النقود، والإنفاق الحكومي، وقد بينت نتائج الدراسة أن السياسة النقدية تؤثر في النمو الاقتصادي أكثر من السياسة المالية.

دراسة زيرار وموساوي (٢٠١٤)، بعنوان: تخفيض الدينار وأثره على التجارة الخارجية الجزائية

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠١١، حيث قامت الدراسة بتقدير دالة الطلب الأجنبي على الصادرات والطلب المحلي على المستوردات باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (Fully-Modified OLS)، وقد قامت الدراسة بقياس مرونة سعر الصرف بالنسبة للصادرات (٠.١٥٠)، والمرونة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الداخلية (٠.٤٥٧) ومرنة الانفتاح الاقتصادي (١.٠٥٢)، وبينت الدراسة أنه بالنسبة للمستوردات فإن مرونة سعر الصرف بلغت (-٠.١١٤) والمرونة الداخلية (٠.٨٦١) ومرونة الانفتاح الاقتصادي (٠.٧٩٩). وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالموارد البشرية والمادية وزيادة الإنتاج المحلي وذلك بهدف زيادة الطلب العالمي، كذلك ضرورة وضع سياسات اقتصادية لتهيئة الظروف المناسبة لجلب الاستثمارات الأجنبية واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

ثانياً- الدراسات الأجنبية:

دراسة Alkhatib (٢٠٠٥) بعنوان: The inefficiency of fiscal policy in attracting foreign direct investment in selected Arab countries

هدفت الدراسة إلى اختبار مدى فاعلية السياسات المالية في مجموعة من الدول العربية شملت مصر والأردن والمغرب وعمان، تونس في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال التسعينات من القرن الماضي. حيث قامت الدراسة ببناء نموذج رياضي بني على أساس اعتماد الاستثمار الأجنبي على مجموعة من المتغيرات تمثل البيئة الاقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي، ومستوى الاستثمار الأجنبي، مستوى الانفتاح الاقتصادي ومجموعة من المتغيرات التي تمثل البيئة المالية وتمثلت في رسوم الواردات، والضرائب على أرباح الشركات، والإنفاق الرأسمالي، والإنفاق الحكومي. بينت نتائج الدراسة أن السياسات المالية لا تساهم في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

دراسة Heath (٢٠٠٨) بعنوان: Real interest rates and fiscal policy a global Study

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير السياسة المالية على معدلات الفائدة، فأخذ عينة مكونة من ٥٩ دولة خلال الفترة ١٩٧٠- ٢٠٠٦، في محاولة لكي يحلل سلوك الفائدة الحقيقية ويقدر متى واجهت التغيرات في الميزانيات للدول موضوع الدراسة، أُجرى تعديلات على نموذج تجريبي أعطى من قبل Giavazzi (٢٠٠٠) وKamps (٢٠٠٦) أَفترضُ بأنّ نسبةَ الفائدة الحقيقية تعتمد على معدل نمو معدل دخل الفرد ونسبة الإدخارات الوطنية إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقة، مستخدما طريقة المربعات الصغرى (OLS).

وقد خلصت الدراسة إلى أن المداخيل الوطنية تؤثر على أسعار الفائدة الحقيقية، كما أظهرت بأنه لا يوجد تأثير للانفتاح المالي للبلد في تحديد سعر الفائدة الحقيقي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة (٢٠٠٩) Malawi بعنوان: The relative importance of monetary and fiscal policies in economic activity: A comparison between Jordan and Tunisia by using an error correction

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية السياسات النقدية والمالية في النشاط الاقتصادي في الأردن وتونس. وقد طبقت الدراسة نموذج تصحيح الخطأ على معادلة سانت لويس بالشكل المختزل، وقامت الدراسة باختبار جذر الوحدة للاستقرارية، واختبار جوها نسن للتكامل المشترك، واختبار جرنجر للسببية على بيانات سنوية تغطي الفترة ١٩٧٢-٢٠٠٤. حيث توصلت الدراسة إلى أن السياسة المالية لها تأثير كبير أكثر من السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي، وبالتالي بينت الدراسة أنه يمكن الاستفادة من السياسة المالية بغرض تفعيل الاقتصاد الأردني.

دراسة (٢٠١٠) Furceri and Mourougane بعنوان: "The effects of fiscal policy on out put and sustainability in the euro area"

تبحث هذه الدراسة آثار السياسة المالية على الإنتاج والقدرة على تحمل الديون في منطقة اليورو، لهذا تم تطوير نموذج DSGE مع أسعار السندات الحكومية لتقييم الناتج والدين العمومي، و أظهرت نتائج الدراسة أن للسياسة المالية أثر كبير في دعم النشاط الاقتصادي خصوصا في المدى القصير وذلك من خلال زيادة الاستثمار والاستهلاك العام وخفض الضرائب على الأجور.

دراسة (٢٠١١) Gulzar بعنوان: Factors influencing the trade of balance in Pakistan

هدفت الدراسة إلى دراسة العوامل التي تؤثر في الميزان التجاري في الباكستان، وقد قامت الدراسة بدراسة التأثير على الميزان التجاري الناتج من معدل النمو في القطاعين الزراعي والصناعي، كذلك دراسة الاحتياطات المحلية على الميزان التجاري وذلك من خلال تأثيرها على الاستثمار الأجنبي في الباكستان. وقد تناولت الدراسة الفترة ما بين ١٩٩١-٢٠٠٥، حيث بينت النتائج أن الميزان التجاري يتأثر بالاستثمار الأجنبي المباشر والاحتياطات المحلية، ومعدل النمو في القطاعين الزراعي والصناعي، وأظهرت النتائج أن التأثير الأكبر كان لمعدل النمو في القطاعين الصناعي والزراعي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث التطورات المالية والميزان التجاري في الأردن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

التطورات المالية والميزان التجاري في الأردن

سيتم في هذا الفصل إعطاء لمحة عامة عن الاقتصاد الأردني، كما سيتناول بالوصف والتحليل السياسة المالية في الأردن، حيث سيتم إعطاء لمحة مختصرة عن أهم المتغيرات الاقتصادية، وسيكون التركيز منصباً بشكل أساسي على أدوات السياسة المالية والميزان التجاري الأردني.

الاقتصاد الأردني

تأثر الاقتصاد الأردني بالركود الاقتصاد العالمي الحاد الذي حصل في مطلع الثمانينات، وما رافقه من انخفاض كبير في أسعار المواد الأولية، وما ترتب عليه من انخفاض عائد التصدير وارتفاع مستويات التضخم والتغير المتتالي في أسعار صرف عملات معظم الدول، بالإضافة إلى التراجع الحاد في أسعار النفط العالمية في وسط الثمانينات والذي انعكس بشكل سلبي على الاقتصاد الأردني، الأمر الذي أدى إلى تراجع الصادرات وحوالات الأردنيين العاملين في دول الخليج، وعلى الرغم من ذلك فقد تمكن الأردن من تحقيق نجاحات ملفته في مجال الإصلاح الاقتصادي ومعالجة مشكلة المديونية الخارجية من خلال تطبيق برامج التصحيح الاقتصادي على مدى قرابة خمسة عشر عاماً، ومن المؤشرات التي تدل على نجاح الأردن في تخفيض المديونية الخارجية، استقرار نسبي في درجه الدين الخارجي خلال فترة التصحيح الاقتصادي وانخفاضه عام ٢٠٠٨ وارتفاعه عام ٢٠٠٩ و٢٠١٠ من حيث القيمة المطلقة، وانخفاض في نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. وقد وجد سمارة (١٩٩٩) أن العوامل الداخلية مثل عجز الموازنة وميزان المدفوعات والعوامل الخارجية مثل تدهور الاقتراض والتبادل التجاري كانت وراء تفاقم أزمة المديونية الخارجية في الأردن، بينما بين المومني (١٩٩٥) أن قصور المدخرات المحلية وعجز الميزان التجاري كانت من أهم دوافع الاقتراض الخارجي.

أما فيما يتعلق بالإنفاق فقد تزايدت النفقات الدفاعية في الأردن خلال الفتره ١٩٩٠ -٢٠١٠ حيث وصلت ١٦٧٤,٤ مليون دينار نهاية عام ٢٠١٠ مقارنه ٢٥٥ مليون عام ١٩٩٠، حيث شكلت النفقات الدفاعية في الأردن عام ٢٠١٠ حوالي ٢٩,٨% في النفقات العامة في الأردن والتي تضم النفقات الجارية والرأسمالية، بالمقارنة بنسبه وصلت ٢٤,٧% عام ١٩٩٠ وهذا يعني أن أكثر من ربع النفقات العامة في الأردن تنفق على بناء القدرات الدفاعية، في حيث تراوحت نسبه النفقات الدفاعية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ما بين (٧,٤ -١٠,٥) خلال الفترة ١٩٩٠ -

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٠١٠ وبالمقارنة بالنسب العالمية للنفقات الدفاعية التي تقدر بحوالي ٥% من الناتج المحلي الإجمالي.

التجارة الخارجية

حققت التجارة الخارجية الأردنية خلال العام ٢٠١١ تقدماً واضحاً، بالرغم من التقلبات الاقتصادية والسياسية التي اجتاحت المنطقة العربية في ظل ما يسمى "الربيع العربي"، وخاصة ما شهدته دولا عربية كبرى لها تأثير اقتصادي مباشر على الأردن كجمهورية مصر العربية، والجمهورية العربية السورية، ودولاً أخرى كاليمن وليبيا وتونس، حيث يرتبط الأردن مع تلك الدول وخاصة سوريا بعلاقات تجارية قوية بحكم قرب الموقع الجغرافي وسهولة انتقال الأفراد والبضائع بين البلدين، فضلا عما شهدته الساحة الأردنية الداخلية والمتمثلة بالاعتصامات والاحتجاجات التي كان لها هي الأخرى الأثر المباشر على نمو بعض القطاعات الاقتصادية المختلفة، إلى جانب الأوضاع الاقتصادية الراهنة في دول الاتحاد الأوروبي.

وكما هو معروف، يتأثر الاقتصاد الأردني بالمتغيرات الاقتصادية الخارجية، وخصوصاً تلك التي تحدث في المنطقة العربية والشرق الأوسط، كما هو الحال في العراق وفلسطين والخليج العربي، حيث يتأثر الأردن بشكل مباشر وسريع بأوضاع هذه الدول كونه يرتبط ويعتمد بشكل مباشر على أسواق الدول العربية والإقليمية المجاورة.

فالأردن يتمتع بموقع جغرافي واستراتيجي مميز بين دول العالم، ويحتل موقع متوسط في قلب الشرق الأوسط وعلى خطوط الترانزيت بين دول أوروبا من جهة والسعودية ودول الخليج من جهة أخرى، ويعتبر حلقة وصل ما بين العديد من دول المنطقة، إضافة إلى العلاقات التجارية الدولية المميزة التي يتمتع بها مع معظم دول العالم، الأمر الذي جعل منه شريك تجاري هام مع مختلف دول العالم من خلال ارتباطه بالعديد من اتفاقيات التجارة الحرة العربية والعالمية الثنائية والمتعددة الأطراف) كاتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية، والتجارة الحرة الأردنية الأمريكية، ومنطقة أغادير، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، المناطق الصناعية المؤهلة، وبطبيعة الحال انضمامه إلى منظمة التجارة العالمية إلى جانب عضويته في العديد من اتفاقيات حماية وتشجيع الاستثمار، ومنع الازدواج الضريبي مع مختلف الدول العربية والأجنبية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* إجمالي التجارة الخارجية الأردنية:

وفقاً البيانات الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة، فقد نمت حركة التجارة الخارجية الصادرات والسلع المعاد تصديرها والمستوردات من حيث الأرقام المطلقة والنسبية بشكل ملموس مع كافة التكتلات الاقتصادية العربية والآسيوية والأوروبية. فقد بلغ إجمالي التجارة الخارجية الأردنية خلال عام ٢٠١٠ قيمته ١٦٠٤٠,٢ مليون دينار، كما بلغت قيمة الصادرات الأردنية لعام ٢٠١٠ حوالي ٤٢١٦,٩ وبنسبة نمو بلغت ١٣,٤ وشكلت الصادرات الوطنية ما نسبة ٢٦,٢ من قيمة إجمالي التجارة الخارجية.

* السلع المعاد تصديرها:

بلغت قيمة البضائع المعاد تصديرها عام ٢٠١٠ حوالي ٧٧٣,٢ مليون دينار وبنسبة نمو بلغت ١٣% وشكلت تجارة السلع المعاد تصديرها ما نسبته ٤,٦ %من إجمالي التجارة الخارجية خلال العام ٢٠١٠. وقد استحوذت دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على النسبة العظمى من تجارة إعادة التصدير خلال العام ٢٠١٠ حيث بلغ مجموع ما تم إعادة تصديره إلى دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ما قيمته ٣٢٧,٤ مليون دينار أو ما نسبته ٣٧,٤% من إجمالي إعادة التصدير، تليها الدول الأسيوية غير العربية بقيمة ٦٠,٥ مليون دينار وبما نسبته ٧% ثم الدول الأوروبية بقيمة ٢١,٢ مليون دينار وبما نسبته ٢,٤ %، ثم الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة ٤,٩ مليون دينار وبما نسبته ٠,٥%.

* المستوردات:

بلغت قيمة المستوردات الأردنية خلال عام ٢٠١٠ ما مجموعه ١١٠٥٠,١ مليون دينار، وبنسبة نمو مقدارها ١٧,٦ وقد شكلت المستوردات الأردنية ما نسبته ٦٨,٨% من قيمة التجارة الخارجية.

الميزان التجاري: يمثل الميزان التجاري لإجمالي التجارة الخارجية الأردنية الفرق بين قيمة مجمل (الصادرات الوطنية والمعاد تصديرها) والمستوردات. وقد بلغت قيمة العجز في الميزان التجاري عام ٢٠١٠ حوالي ٦٠٦٠ مليون دينار، وقد شكل العجز التجاري الأردني مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ما قيمته ٢٢٠٥ مليون دينار، أو ما نسبته ٣٠,٧% من إجمالي الميزان التجاري. أما العجز التجاري مع الدول الأوروبية، فإنه يعتبر الأعلى من حيث الأرقام المطلقة والنسبية، مقارنة مع بقية المجموعات الاقتصادية الأخرى، فقد بلغ ما قيمته ٢٤٣١,١ مليون دينار، أو ما نسبته % ٣٣,١ من إجمالي الميزان التجاري، ما العجز التجاري مع الدول الأسيوية غير العربية، فقد بلغ ما قيمته ٢٠٤١ مليون دينار، وبما نسبته ٢٧,٨ %.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشركاء التجاريون والتكتلات الاقتصادية

أولاً- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

تشير أرقام التجارة الخارجية إلى ارتفاع الأهمية النسبية للتبادل التجاري مع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مقارنه مع بقية التكتلات الاقتصادية الأخرى، حيث تعتبر الدول العربية الشريك التجاري الأول للمملكة في مجال التبادل التجاري مما يدل على عمق أهمية الأسواق العربية للاقتصاد الأردني. وتظهر الإحصائيات أن التجارة الخارجية الأردنية مع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تحتل المرتبة الأولى من حيث الأرقام المطلقة والنسبية، كما وتبين هذه المؤشرات أن حركة الصادرات الوطنية والسلع المعاد تصديرها تتم في معظمها مع دول عربية مجاورة ومحدودة كالعراق، السعودية، مصر، سوريا، ولبنان دون إن يكون هنالك توسع كبير في العمق الجغرافي للمنطقة العربية ككل، خصوصا دول المغرب العربي.

ويرتبط الأردن مع هذه الدول بمجموعة من الاتفاقيات والبرتوكولات التجارية والاقتصادية الهادفة لزيادة مبادلاته التجارية، والتي من شأنها أن تسهم في تسهيل حركه التجارة العربية البينية. وللدلالة على أهمية الأسواق العربية لكلا الصادرات والمستوردات، فقد شكلت التجارة الخارجية الأردنية مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ما نسبته ٣٩,١% من إجمالي التجارة الخارجية للعام ٢٠١٠، أي النصف تقريبا من إجمالي حركة التجارة الأردنية تتم مع الدول العربية.

وقد استقبلت أسواق دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال العام ٢٠١٠ ما قيمته ٢٢٦٢,٦ مليون دينار من البضائع والسلع الأردنية المختلفة والمتنوعة، أي ما نسبته ٤٧,٣ % من إجمالي الصادرات الوطنية الأردنية. وجاء السوق العراقي في طليعة الأسواق العربية المستقبلة للصادرات الوطنية الأردنية بقيمة ٧١٥ مليون دينار، تلته المملكة العربية السعودية، والجمهورية اللبنانية، والجمهورية العربية السورية، بقيمة (٤٤٧.٧) و(٢٠٩) و(١٨١,٣) مليون دينار على التوالي.

وعلى صعيد المستوردات الأردنية من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فقد بلغت ٣٨٤٩,١ مليون دينار خلال العام ٢٠١٠ بنسبة نمو بلغت ٢٦% وشكلت ما نسبته ٣٧,٣% من إجمالي المستوردات الأردنية.

وجاء السوق السعودي في مقدمة الأسواق المصدرة للأردن بقيمة ٢٩٦٥,٤ مليون دينار، تلته جمهورية مصر العربية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والجمهورية العربية السورية، بقيمة (٥٣٧,٧) و(٥٠٤,٣) و(٢٦٧) مليون دينار على التوالي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً- الدول الأسيوية غير العربية:

احتل التكتل الاقتصادي الأسيوي وفي مقدمته دول إندونيسيا، الصين الشعبية، الهند، تركيا، اليابان، كوريا الجنوبية، ماليزيا المرتبة الثانية من حيث حجم التجارة الخارجية الأردنية مع باقي دول العالم، فقد شكلت التجارة الخارجية الأردنية مع الدول الأسيوية غير العربية ما نسبته ٢٧ % من إجمالي التجارة الخارجية للعام ٢٠١٠، وشهدت أسواق هذه البلدان نشاطا واضحا في استقبال الصادرات الأردنية من البضائع والسلع، حيث استقبلت ما قيمته (١٠١٨,٧) مليون دينار خلال العام ٢٠١٠، وبنسبة نمو بلغت ٢٥,٧.

وتعتبر أسواق دول هذه المجموعة السوق الرئيسي الثاني للمنتجات والسلع الأردنية بعد الأسواق العربية من حيث أهميتها للصادرات الأردنية، حيث استوعبت ما نسبته ٢٤,١ من إجمالي الصادرات الأردنية خلال عام ٢٠١٠، ويعتبر السوق الهندي أبرز أسواق هذه المجموعة للصادرات الأردنية حيث استقبل ما قيمته ٦١٥,٤ مليون دينار وبما نسبته ٤٨% من إجمالي الصادرات لتلك الدول، تلتها إندونيسيا بقيمة ١٥١,٩ مليون دينار وبما نسبته ١٢% ثم الصين الشعبية بقيمة ١٤١,٣ مليون دينار وبنسبة ١١%.

أما المستوردات الأردنية من دول هذه المجموعة فقد بلغت ٣٢٩١,٧ مليون دينار عام ٢٠١٠ وتعتبر ابرز أسواق هذه المجموعة للمستوردات الأردنية هي أسواق الصين الشعبية، اليابان، كوريا الجنوبية، تركيا، الهند .ويعتبر السوق الصيني من أهم الأسواق الأسيوية للمنتجات الأردنية، حيث استقبل السوق الأردني خلال العام ٢٠١٠ ما قيمته ١٢٩٤,٣ مليون دينار من السلع والبضائع الصينية المختلفة، ويأتي السوق الكوري في المرتبة الثانية بقيمة ٤٣٤,٩ مليون دينار، ثم السوق التركي بقيمة ٣٨٩,٧ مليون دينار.

ثالثاً- دول الاتحاد الأوروبي:

بلغت قيمة إجمالي التجارة الخارجية مع الدول الأوروبية خلال عام ٢٠١٠ ما مجموع ٢٤٢٦,٥ مليون دينار عام ٢٠١٠ وشكلت التجارة الخارجية مع الدول الأوروبية ما نسبته ١٥,٢% من قيمة التجارة الخارجية للأردن لعام ٢٠١٠.

أما بالنسبة للمستوردات فقد بلغت قيمة المستوردات ٢٢٧٧,٩ مليون دينار عام ٢٠١٠، ومن أبرز أسواق هذه المجموعة للمستوردات الأردنية ألمانيا، فرنسا، المملكة المتحدة، هولندا، إيطاليا، إسبانيا، بلجيكا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً- دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا:

شكلت التجارة الخارجية الأردنية مع دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا المكسيك، كندا، الولايات المتحدة ما نسبته ٨,٥ % من قيمة إجمالي التجارة. الخارجية الأردنية لعام ٢٠١٠ ويعتبر سوق الولايات المتحدة الأمريكية ابرز أسواق هذه المجموعة بحكم الاتفاقيات التجارية الموقعة بين المملكة الأردنية الهاشمية والولايات المتحدة الأمريكية. فقد استقبل سوق الولايات المتحدة الأمريكية خلال عام ٢٠١٠ من الصادرات الأردنية ٦٥٥ مليون دينار كما بلغت المستوردات الأردنية من السوق الأمريكي من ٦١٥,٦ مليون دينار عام ٢٠١٠.

بالرغم من ارتفاع قيمة الصادرات الوطنية الأردنية إلى معظم الأسواق العربية والعالمية، لم يطرأ أي تغيير يذكر على الشركاء التجاريين للصادرات الأردنية، فقد حافظ السوق الأمريكي والعراقي على طليعة الأسواق المستقبلة للصادرات الوطنية ولسنوات عديدة، وبما قيمته (٧٣٣,٧) و(٧١٥)مليون دينار على التوالي، وبما نسبته (١٥,٣%) و(١٥%)على التوالي. وقد عاد السوق العراقي ليتبوأ مركز الشريك التجاري الاستراتيجي للمملكة بعد أن شهدت حركة التبادل التجاري بين البلدين تقدماً متزايداً مما أرجعه إلى سابق عهده، فالسوق العراقي يعتبر المتنفس الأكبر للصادرات الوطنية، ثم السوق الهندي والسعودي بما نسبته (١٢,٨) و(٩,٣)على التوالي. كحال الشركاء التجاريين للصادرات الأردنية، لم يشهد الشركاء لتجاريين للمستوردات الأردنية أي تغيير يذكر خلال العام ٢٠١١، فقد جاء السوق السعودي والصيني في طليعة الأسواق العربية والعالمية المصدرة للسوق الأردني، حيث استقبل السوق الأردني ما قيمته ٢٩٦٥، و١٢٩٤,٣ مليون دينار من السوق السعودي والصيني على التوالي.

وبلغت قيمة المستوردات الأردنية من السلع والبضائع الإيطالية ٣٧٩,٢ مليون دينار خلال العام ٢٠١٠، وبهذا تكون قد احتلت المرتبة الرابعة في قائمة الشركاء التجاريين للمستوردات الأردنية، كما ويلاحظ دخول السوق الهندي ضمن قائمة الشركاء التجاريين الإستراتيجيين للمستوردات الأردنية، فقد استقبل السوق الأردني ما قيمته ٢٧٥,٢ مليون دينار خلال العام ٢٠١٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النمو الاقتصادي

يوضح الشكل (٣) أن الناتج المحلي الإجمالي نمى بطريقة مضطردة خلال فترة الدراسة، حيث تشير النتائج إلى أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي قد بلغ ٢٧٦١ مليون دينار تقريباً في العام ١٩٩٠، وارتفع ليصل إلى ١٧٢٥١ مليون دينار في العام ٢٠١٠، هذا يشير إلى وجود أداء إيجابي للاقتصاد الأردني خلال فترة الدراسة. ويتضح من خلال الشكل أنه في بعض السنوات كان هناك نمو أبطأ من سنوات أخرى، كذلك بين الشكل أنه في السنتين الأخيرتين من الدراسة كان هناك تباطؤ قليل في معدل النمو (الشكل ٣).

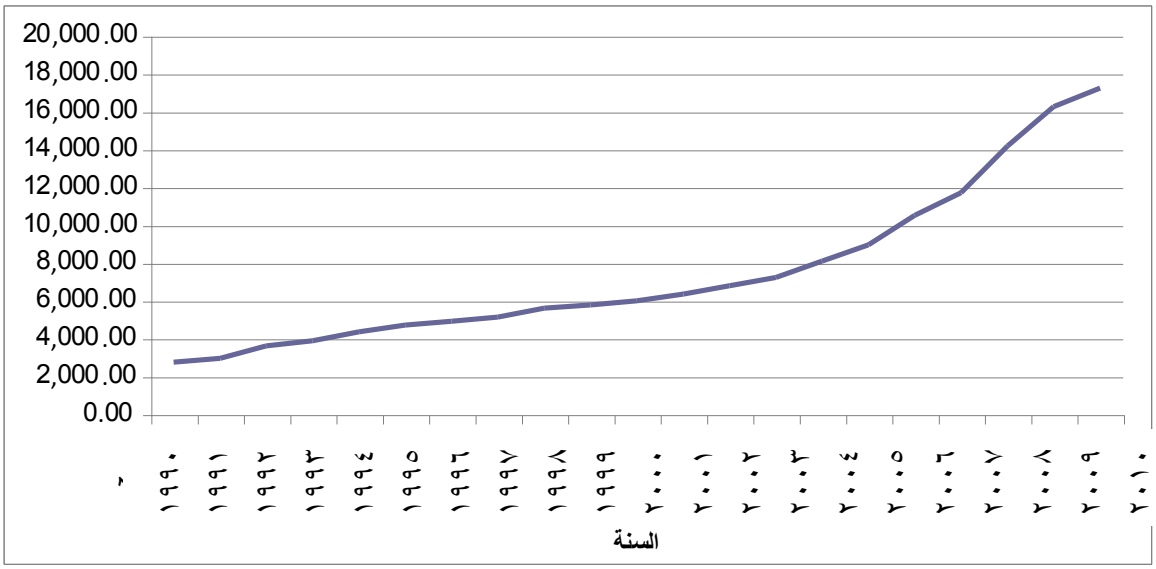

شكل ٣. الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار) خلال فترة الدراسة

كما يتضح من الجدول (١) أن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي كان موجباً في الفترات الثلاثة وقد كان دالاً إحصائياً حيث بلغ مستوى الدلالة (٠.٠٠١) وهو أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠.٠٥)، مما يشير إلى الاتجاه الإيجابي للاقتصاد الأردني خلال فترات الدراسة الثلاثة. كذلك بينت النتائج أن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي كان أبطأ في الفترة الأولى ١٩٩٠-٢٠٠٠ حيث بلغ ٧.٧٨% مقارنة مع معدل نمو يقدر ١١.٩٥% للفترة الثانية، مما يشير إلى أن أداء الاقتصاد الأردني كان أفضل من الفترة الأولى. وقد سجل معدل النمو للفترة جميعها ٨.٤%.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول ١. معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي

المتغير	معدل النمو	قيمة t	مستوى الدلالة
الفترة ١٩٩٠-٢٠١٠	٨.٤	٢٤.٢٧	٠.٠٠١
الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠	٧.٧٨	١٣.٣٣	٠.٠٠١
الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠	١١.٩٥	٢٢.٠٧	٠.٠٠١

الدين العام

يتضح من الشكل (٤) أن الدين العام ليس له اتجاه عام فهو في تزايد وتناقص من سنة إلى أخرى، فقد أظهر الجدول أن أقل قيمة للدين العام قد سجلت في العام ٢٠٠٩، بينما أعلى قيمة سجلت في العام ٢٠٠٨. بينما كان اتجاه الدين العام في باقي السنوات بين صعود وهبوط من سنة إلى أخرى مبيناً أنه لا يوجد اتجاه ثابت.

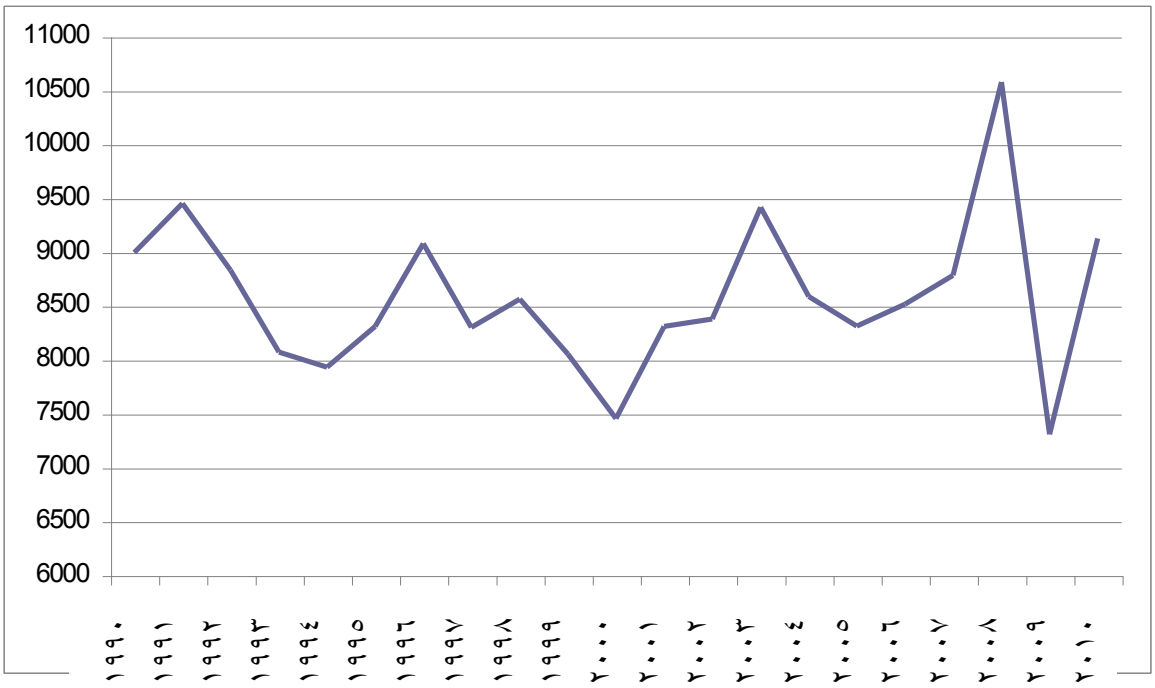

شكل ٤. توزيع الدين العام (مليون دينار) خلال فترة الدراسة (١٩٩٠-٢٠١٠)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعكس الجدول (٢) التباين في سلوك الدين العام خلال فترة الدراسة، حيث يبين الجدول أن نمو الدين العام في فترة الدراسة بلغ ٠.٠٥% مع مستوى غير دال إحصائية (٠.٨٥٤) وهو أعلى من مستوى الدلالة (α≥٠.٠٥)، الأمر الذي يشير إلى أن الدين العام كان في حالة تناقص وتزايد طفيفين ولم يكن هناك زيادة كبيرة أو تقص كبير في مستوى الدين العام خلال فترة الدراسة، كذلك بين الجدول أن مستوى الدين العام كان أكثر تناقصاً في الفترة الأولى ١٩٩٠-٢٠٠٠ حيث بلغ معدل النمو -١.٣٥ وبمستوى دال إحصائياً، وقد شهدت الفترة الثانية نمواً في الدين العام حيث بلغ معدل النمو ٠.٠٣٤% وبمستوى دلالة غير دال إحصائياً، أي معدل الزيادة في الدين العام لم يكن ملحوظاً في فترة الدراسة الثانية.

جدول ٢. معدل نمو الدين العام خلال فترات الدراسة

المتغير	معدل النمو	قيمة t	مستوى الدلالة
الفترة ١٩٩٠-٢٠١٠	٠.٠٥	٠.١٨٧	٠.٨٥٤
الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠	-١.٣٥	٢.٥٠١	٠.٠٣٣
الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠	٠.٠٣٤	٠.٣٠٥	٠.٧٦٨

معدل الفائدة

يشير الشكل (٥) أن معدل الفائدة لم يكن ثابتاً خلال فترة الدراسة، حيث يتضح أن هناك معدل ثبات في قيمة معدل الفائدة خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٦، ومن ثم أخذ معدل الفائدة في الهبوط حتى وصل إلى أدنى مستوى له في العام ٢٠٠٣، ثم عاد للارتفاع ليصل إلى ما يزيد على ٧% في العام ٢٠٠٧.

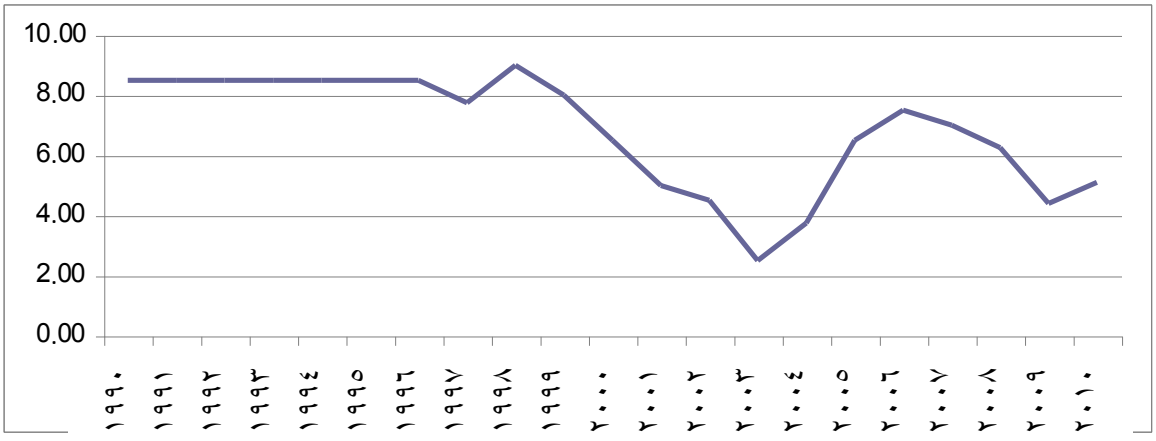

شكل ٥. اتجاه معدل الفائدة خلال فترة الدراسة ١٩٩٠-٢٠١٠

كما يتضح من الجدول رقم (٣) أن معدل نمو الفائدة كان سلبياً حيث بلغ معدل النمو -٣.٣١% وكان دالاً إحصائياً، الأمر الذي يشير إلى تراجع في معدل النمو خلال فترة الدراسة، وقد كان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التراجع أكثر سلباً في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠ حيث كان معدل النمو سلبياً إذ بلغ -١.٤٥% بينما لم يكن دالاً إحصائياً، كذلك بلغ معدل نمو الفائدة ٤.٠١% في الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠ ولم يكن دالاً إحصائياً وهذا يشير إلى ارتفاع معدل الفائدة في الفترة الثانية بينما كان هناك هبوط في معدل الفائدة في الفترة الأولى.

الجدول ٣. معدل نمو الفائدة خلال فترات الدراسة

المتغير	معدل النمو	قيمة t	مستوى الدلالة
الفترة ١٩٩٠-٢٠١٠	-٣.٣١	٣.٢٧	٠.٠٠٤
الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠	-١.٤٥	١.٩٩	٠.٠٧٧
الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠	٤.٠١	١.١١	٠.٢٩٧

النفقات الحكومية

يتضح من الشكل (٦) أن النفقات الحكومية تزايدت خلال فترة الدراسة ١٩٩٠-٢٠٠٩، بينما شهدت فقط تراجع في السنة ٢٠١٠ عن العام ٢٠٠٩، حيث بين الشكل أن حجم الزيادة كان متفاوتاً من سنة إلى أخرى، وقد أظهرت النتائج في جدول رقم (٤) أن معدل نمو في النفقات الحكومية بلغ ٨.٠٢% سنوياً بمستوى دال إحصائياً خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٠، وقد شهدت الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠ معدل نمو ٦.٥٠% مقابل معدل نمو بلغ ١١.٥٢% خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠ وبمستويات دالة إحصائياً.

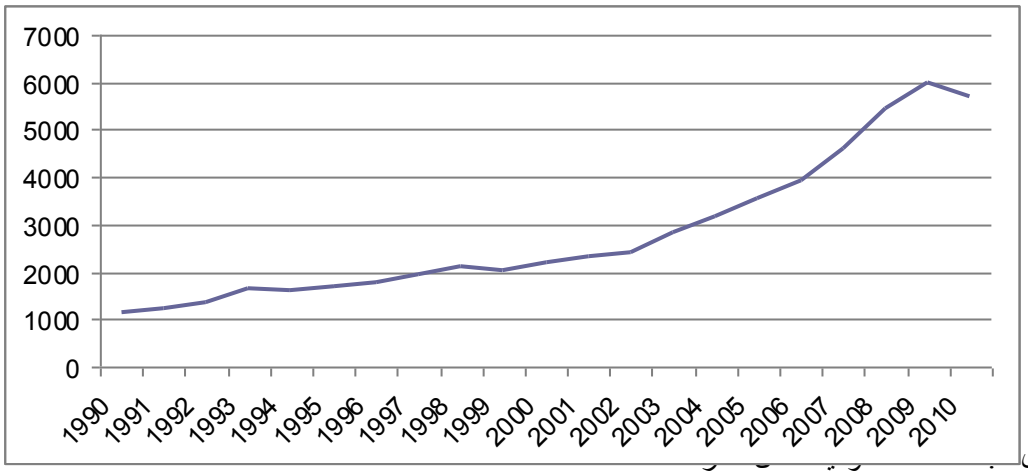

شكل

جدول (٤): معدل نمو النفقات الحكومية خلال الفترات

المتغير	معدل النمو	قيمة t	مستوى الدلالة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفترة ١٩٩٠-٢٠١٠	٨.٠٢	٢٢.٩٠	٠.٠٠١
الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠	٦.٥٠	١٢.٦٢	٠.٠٠١
الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠	١١.٥٢	١٨.٩٠	٠.٠٠١

الضرائب

يتضح من الشكل (٧) أن هناك زيادة في معدل نمو عوائد الضرائب، وقد شهدت الأعوام ١٩٩٠-٢٠٠٣ زيادة أقل في مستوى الضريبة، بينما شهدت الأعوام ٢٠٠٤-٢٠١٠ زيادة أكبر في عوائد الضريبة، ويتضح ذلك من خلال الجدول (٥) الذي يبين أن معدل النمو في العوائد الضريبية بلغ ٨.٤٥% خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠، بينما بلغ معدل النمو في العوائد الضريبية ١٤.٤٢% في الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠، بينما بلغ معدل النمو في العوائد الضريبية في فترة الدراسة جميعها ٩.٦٠%.

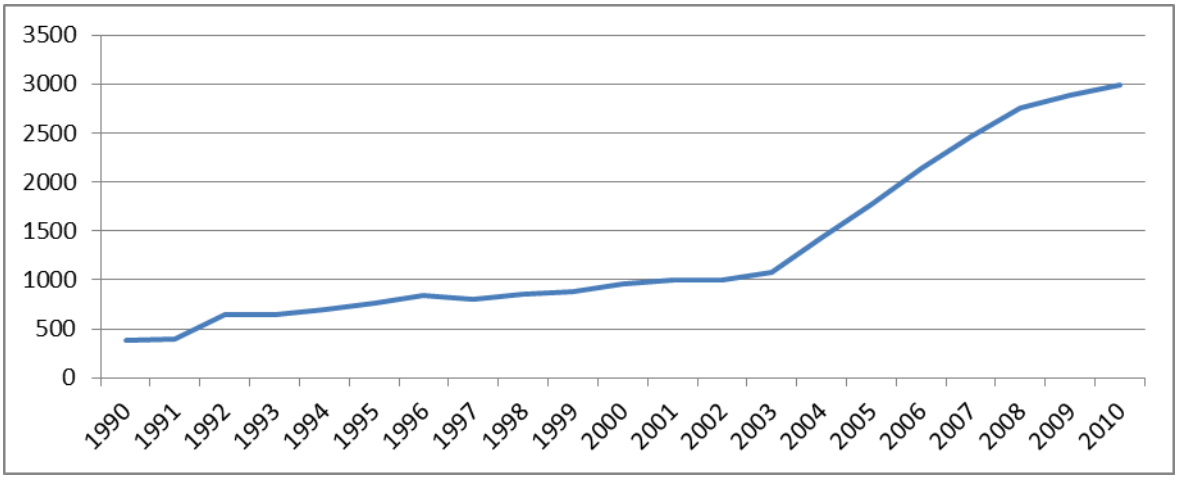

شكل ٧. الاتجاه العام لعوائد الضرائب خلال فترة الدراسة ١٩٩٠-٢٠١٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول ٥. معدل نمو عوائد الضرائب خلال الفترات

المتغير	معدل النمو	قيمة t	مستوى الدلالة
الفترة ١٩٩٠-٢٠١٠	٩.٦٠	١٧.١٠	٠.٠٠١
الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠	٨.٤٥	٦.٦٣	٠.٠٠١
الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠	١٤.٤٢	١٣.٠٧	٠.٠٠١

الميزان التجاري

أولاً: الصادرات

يشير الشكل رقم (٨) إلى أن هناك زيادة في حجم الصادرات حيث يتضح من النتائج التزايد المستمر في حجم الصادرات حيث بلغ أعلى قيمة له في العام ٢٠٠٨ ثم انخفضت قيمة الصادرات في العام ٢٠٠٩ لتعاود ارتفاعها في العام ٢٠١٠.

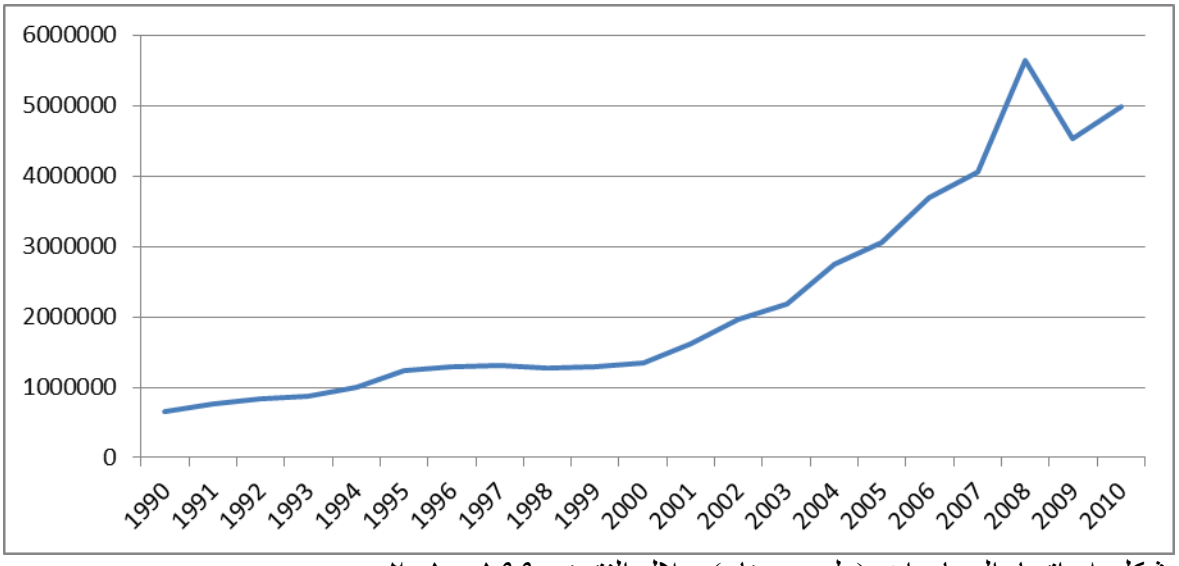

شكل ٨. اتجاه الصادرات (مليون دينار) خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٠

يتضح من الجدول (٦) أن معدل نمو الصادرات بلغ ١٠.٤% في فترة الدراسة ١٩٩٠-٢٠١٠، بينما بلغ في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠ حوالي ٧.٣٣% وارتفع معدل النمو في الفترة الثانية الممتدة من ٢٠٠١-٢٠١٠ ليصل إلى ١٣.٣% حيث كانت معدلات النمو دالة إحصائياً في الفترات الثلاث، يرجع النمو المتزايد في حجم الصادرات في الأردن إلى تعزيز الصناعات وزيادة قيمة المنتجات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأردنية في الخارج. بالإضافة إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية التي تستفيد من الاتفاقات التجارية (مع الدول العربية والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وسنغافورة).

جدول ٦. معدل نمو الصادرات خلال الفترات

المتغير	معدل النمو	قيمة t	مستوى الدلالة
الفترة ١٩٩٠-٢٠١٠	١٠.٤٤	٢٠.٦٦	٠.٠٠١
الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠	٧.٣٣	٧.٩١	٠.٠٠١
الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠	١٣.٣	١٠.٢٨	٠.٠٠١

ثانياً: المستوردات

يتضح من الشكل (٩) أن هناك زيادة في حجم المستوردات من العام ١٩٩٠ وحتى العام ٢٠٠٨، ثم عاودت للانخفاض في العام ٢٠٠٩، ثم ارتفعت المستوردات في العام ٢٠١٠ مرة أخرى، كذلك بينت النتائج أن النمو في المستوردات كان موجباً في جميع فترات الدراسة، حيث بلغ معدل النمو في الفترة الأولى ٥.٥٥% وفي الفترة الثانية ١٥.٠١%، بينما بلغ معدل النمو في فترة الدراسة ٩.٧٣%.

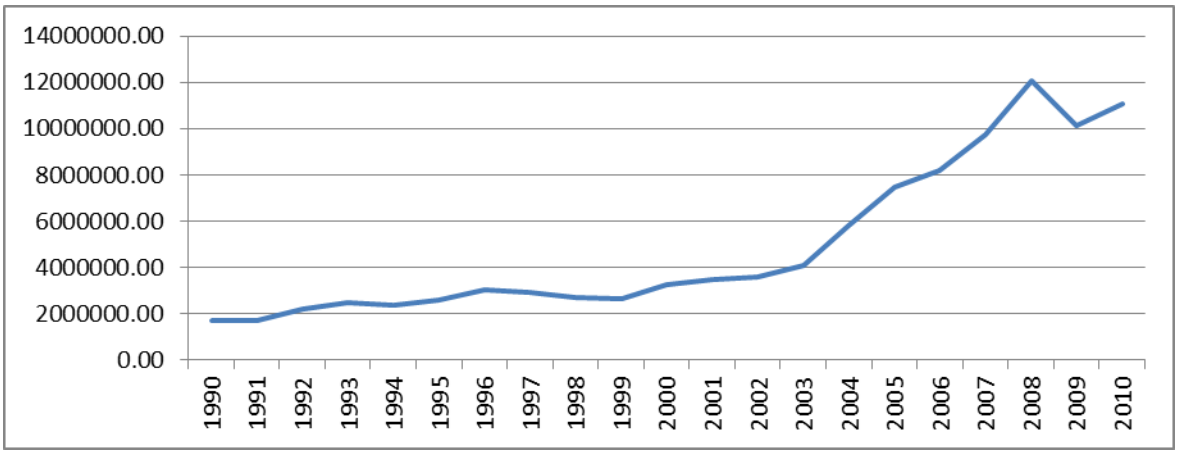

شكل ٩. اتجاه المستوردات (مليون دينار) خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول ٧. معدل نمو المستوردات خلال الفترات

المتغير	معدل النمو	قيمة t	مستوى الدلالة
الفترة ١٩٩٠-٢٠١٠	٩.٧٣	١٧.٠٠٩	٠.٠٠١
الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠	٥.٥٥	٥.٥٢٠	٠.٠٠١
الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠	١٥.٠١	٩.٠١	٠.٠٠١

ثالثاً: العجز في الميزان التجاري

يتضح من الشكل (١٠) أن العجز في الميزان التجاري الأردني حافظ على مستويات زيادة منخفضة خلال الفترات ١٩٩٠-٢٠٠٣، ثم ما لبث العجز في الميزان التجاري الأردني بالزيادة بشكل ملحوظ في العام ٢٠٠٤ وانتهاءً بفترة الدراسة.

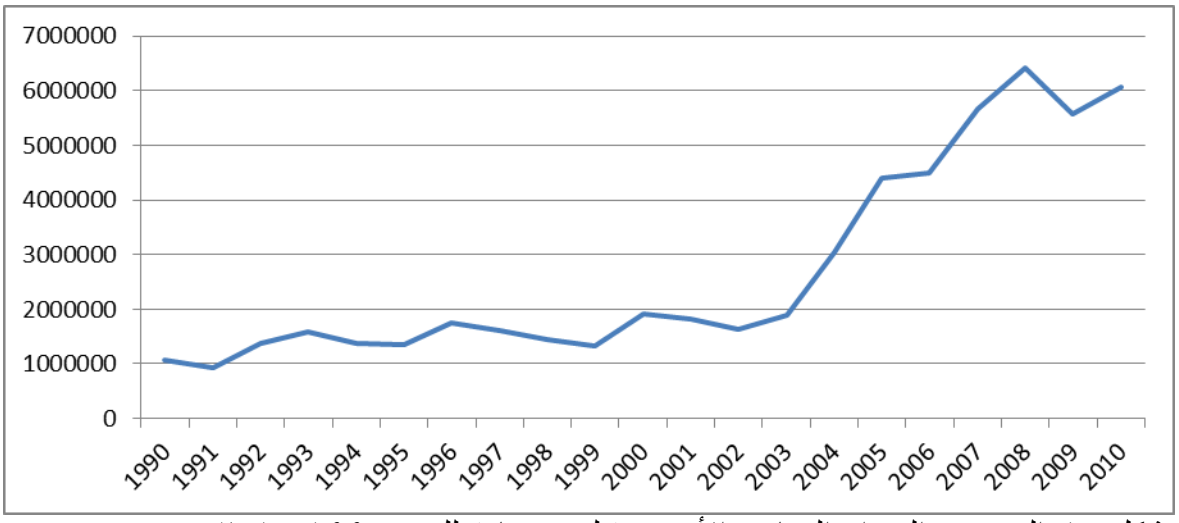

شكل ١٠. العجز في الميزان التجاري الأردني (مليون دينار) للفترة ١٩٩٠-٢٠١٠

تشير معدلات النمو أن معدل نمو العجز في الميزان التجاري بلغ ٩.٢٠% في فترة الدراسة كاملة، بينما بلغ معدل النمو في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠١ حوالي ٤.٢٦%، بينما زاد معدل النمو ليصل إلى ١٥.٣٩% في الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول ٨. معدل نمو العجز في الميزان التجاري للفترات

المتغير	معدل النمو	قيمة t	مستوى الدلالة
الفترة ١٩٩٠-٢٠١٠	٩.٢٠	٩.٨١	٠.٠٠١
الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠	٤.٢٦	٢.٨٦	٠.٠١٨
الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠	١٥.٣٩	٧.٧٢	٠.٠٠١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع التقدير القياسي لأثر السياسة المالية على الميزان التجاري الأردني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

التقدير القياسي لأثر السياسة المالية على الميزان التجاري الأردني

إن المتتبع للتطورات الاقتصادية في الأردن يلاحظ الدور الهام الذي اضطلعت ولا تزال تضطلع به الحكومة ممثلة بسلطتيها المالية والنقدية في معالجة الاختلالات الاقتصادية وتحريك عجلة الاقتصاد، وللوقوف على هذا الدور، سيتم في هذا الفصل إجراء تحليل قياسي كمي لمعرفة اثر السياسة المالية على الميزان التجاري الأردني، أملاً في التوصل إلى نتائج تكون أداة بيد صانع القرار الاقتصادي تساعده بتبني سياسات اقتصادية رشيدة.

التحليل القياسي

وقبل إجراء الانحدار يجب إجراء الاختبارات القبلية (الارتباط الذاتي، ثبات التباين، والتوزيع الطبيعي) من أجل الحصول على نتائج دقيقة للانحدار حيث أن وجود مشكلة من مشاكل الانحدار الخطي المتعدد مثلا تؤدي إلى الحصول على نتائج مزيفة للانحدار وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها.

١- اختبار (Breush-God Frey-Bertolo test) للارتباط الذاتي بين الأخطاء (serial correlation) من الافتراضات التي يقوم عليها النموذج الخطي افتراض انعدام الارتباط بين المتغير العشوائي.
ويستخدم هذا الاختبار لمعرفة فيما إذا كانت الأخطاء في السلسلة الزمنية مترابطة مع بعضها، ويعتبر اعم من اختبار داربن واتسون، حيث أنه يستخدم مهما كانت درجة الارتباط الذاتي بين الأخطاء، وتنص فرضية العدم على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، مقابل الفرضية البديلة التي تنص على وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، ويتم الاعتماد على الـ LM Statistic لقبول أو رفض الفرضية، ومن خلال الجدول رقم (٩) أن قيمة الاحتمالية لكل من observe R^2 وF كانت أكبر من ٥%، وبالتالي يتم قبول فرضية العدم بعدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول ٩. نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	٠.٥٥٠٥٢٩	Prob. F(٢,١٣)	٠.٥٨٩٥
Obs*R-squared	١.٦٣٩٧٥١	Prob. Chi-Square(٢)	٠.٤٤٠٥

٢- اختبار Breusch-Pagan-Godfrey تجانس التباين (homoscedastictity)

أحد الفرضيات الأساسية التي يقوم عليها النموذج الخطي هو ثبات التباين (تجانس تباين الخطأ) لجميع المشاهدات، وفي حالة عدم استيفاء هذا الشرط، فان التباين لا يكون ثابتاً بل يختلف لكل مشاهدة من المشاهدات لعينة الدراسة وتصبح لدينا قيم مختلفة وغير ثابتة لتباينات حدود الخطأ العشوائية، ولاختبار ثبات التباين تم استخدام اختبار Breusch-Pagan-Godfrey وتنص فرضية العدم على تجانس التباين بينما الفرضية البديلة تنص على عدم تجانس التباين، ونلاحظ من خلال الجدول رقم (١٠) ومن خلال قيمة الاحتمالية (٠.٤٤٨٨) والتي هي أكبر من ٥% إلى قبول فرضية العدم التي تنص على تجانس التباين.

جدول ١٠. نتائج اختبار تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	٠.٨٧٣٨٩٩	Prob. F(٥,١٥)	٠.٥٢١٥
Obs*R-squared	٤.٧٣٧٣١٥	Prob. Chi-Square(٥)	٠.٤٤٨٨
Scaled explained SS	٢.٨٩٨٤٦١	Prob. Chi-Square(٥)	٠.٧١٥٦

٣- اختبار (Jarque-Bera) للتوزيع الطبيعي

من الفروض الأساسية لنموذج الانحدار الخطي هو التوزيع الطبيعي للبيانات، حيث إن عدم تحقق هذا الفرض يودي إلى الحصول على نتائج مزيفة وغير حقيقية، ومن اجل ذلك فقد تم استخدام اختبار Jarque-Bera والذي يجمع نتائج كل من الالتواء والتفرطح، وتنص فرضية العدم إلى أن البيانات موزعة طبيعي بينما تنص الفرضية البديلة إلى أن البيانات غير موزعة طبيعياً، ويلاحظ ومن خلال الجدول رقم (١١) ومن خلال قيمة الاحتمالية (٠.٨٠٧٨٩٦) والتي هي أكبر من ٥% إلى قبول فرضية العدم بان البيانات موزعة طبيعياً. وبالتالي فان البيانات أصبحت جاهزة للتحليل.

جدول ١١. نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

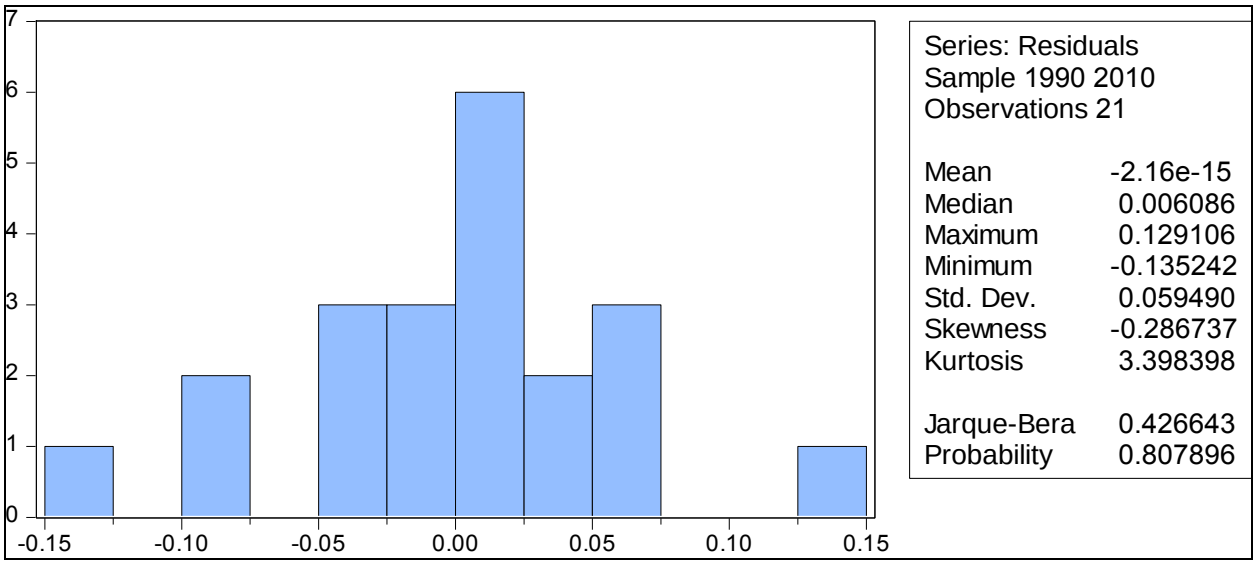

نتائج اختبار الفرضية الأولى: (لا يوجد أثر للسياسة المالية على المستوردات)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (١٢) وجود أثر إيجابي ومعنوي لكل من أدوات السياسة المالية (الإنفاق الحكومي والضرائب)، حيث نلاحظ أن الإنفاق الحكومي له الأثر الأكبر على المستوردات إذ بلغ معامل الإنفاق (١,٢٥) يليه الضرائب والتي بلغ معاملها(٠,٩٩) وكلا المعاملين كانا معنويين إذ كانت الاحتمالية (٠.٠٠١٨، ٠.٠٠٠٤) على التوالي، أما بالنسبة للسياسة المالية ككل فقد بلغت قيمة معامل التحديد (R^2=٠.٧٦) وبالتالي فان ٧٦% من التغيرات في المستوردات تفسر من قبل المتغيرين المستقلين الإنفاق الحكومي والضرائب وبالتالي نرفض الفرضية الأولى التي تنص على أنه لا يوجد اثر للسياسة المالية على المستوردات ونقبل الفرضية البديلة بوجود اثر للسياسة المالية على المستوردات.

جدول ١٢. نتائج الانحدار لأثر السياسة المالية على المستوردات

Dependent Variable: LOG(IMPORTS)

Time: ٢٢:٤٧ Date: ٠٥/٠٧/١٤

Sample: ١٩٩٠ ٢٠١٠

Included observations: ٢١

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(GOV_EXP)	١.٢٥٥٦٦٥	٠.٣٣٢٦٠٦	٣.٧٧٥٢٣٠	٠.٠٠١٨
LOG(TAXES)	٠.٩٩٢٩٢٢	٠.٢١٨٢٦٠	٤.٥٤٩٢٥٨	٠.٠٠٠٤
C	٤.٢٦٠٨١٣	١.٩٥٦٨٧٤	٢.١٧٧٣٥٧	٠.٠٤٥٨
R-squared	٠.٧٦١١٤٥	Mean dependent var		١٥.٢٠٥٣٩
Adjusted R-squared	٠.٧٥٨١٩٣	S.D. dependent var		٠.٦٣٢١٩٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

F-statistic	٣٣٥.٧٩٣٢	Durbin-Watson stat		١.٤٨٧٠١٥
Prob(F-statistic)	٠.٠٠٠٠٠٠			

نتائج اختبار الفرضية الثانية: (لا يوجد أثر لسياسة المالية على الصادرات)

ومن خلال الجدول رقم (١٣) نلاحظ عدم معنوية أدوات السياسة المالية (الإنفاق الحكومي والضرائب)، وبالتالي عدم وجود اثر ذو دلالة إحصائية لكل من الإنفاق الحكومي والضرائب على الصادرات الأردنية، ومن الممكن أن يعزى ذلك إلى توقيع الأردن عدة اتفاقيات تجارية مع عدة دول وبالتالي لا تستطيع اتخاذ أي سياسات تجارية لدعم الصادرات وبالتالي نقبل الفرضية الثانية بعدم وجود اثر للسياسة المالية على الصادرات.

جدول ١٣. نتائج الانحدار لأثر السياسة المالية على الصادرات

Dependent Variable: LOG(EXPORTS)				
Time: ٢٣:٥٠ Date: ٠٥/٠٧/١٤				
Sample: ١٩٩٠ ٢٠١٠				
Included observations: ٢١				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(GOV_EXP)	٠.٦٦٤٨٥٦	٠.٤٠٧٣٢٧	١.٦٣٢٢٤٣	٠.١٢٣٤
LOG(TAXES)	٠.٥٥١١٢٧	٠.٢٦٧٢٩٣	٢.٠٦١٨٨٨	٠.٠٥٧٠
C	-٠.٨٧٣٤١٤	٢.٣٩٦٤٨٨	-٠.٣٦٤٤٥٦	٠.٧٢٠٦
R-squared	٠.٧٤٨٧٩٠٨	Mean dependent var		١٤.٣٩٣٥٦
F-statistic	٢٤٥.٠٩٥٤	Durbin-Watson stat		٠.٦٦٢٥٢٧
Prob(F-statistic)	٠.٠٠٠٠٠٠			

نتائج اختبار الفرضية الثالثة: (لا يوجد تأثير للسياسة الضريبية على الميزان التجاري الأردني)

يتبين من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول رقم (١٤) أنه لا يوجد تأثير للسياسة الضريبية على الميزان التجاري، استنادا إلى مستوى المعنوية (Sig=٠.٠٦٣٢٠) أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (٠.٠٥) مما يقتضي قبول الفرضية العدمية التي تنص على أنه لا يوجد تأثير للسياسة الضريبية على الميزان التجاري الأردني، ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن الأردن قد وقعت عدة اتفاقيات تجارية مع عدة دول مثل أمريكا (QIZ) عام ٢٠٠٠ ومع الشراكة الأوروبية عام ١٩٩٧ وكذلك مع الدخول في منظمة التجارة الحرة العربية عام ١٩٩٨، والانضمام إلى منظمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التجارة العالمية عام ٢٠٠٠ومن شروط هذه الاتفاقيات تحرير التجارة وبالتالي عدم اتباع أي سياسات تجارية حمائية سواء من جهة الصادرات أو المستوردات، كذلك اتباع الأردن لسياسة إصلاح ضريبي قامت بشكل أساسي على تخفيض الضرائب الجمركية على التجارة الخارجية، وتعويض النقص في الإيرادات الناجم عن هذا الإجراء عن طريق اللجوء إلى زيادة الضرائب المرتبطة بالإنفاق مثل ضريبة المبيعات والاستهلاك.

نتائج اختبار الفرضية الرابعة: (لا يوجد اثر للإنفاق على الميزان التجاري الأردني)

تشير النتائج الإحصائية في الجدول رقم (١٤) إلى وجود أثر للمتغير المستقل (النفقات العامة) في المتغير التابع (الميزان التجاري)، استنادا إلى مستوى المعنوية (Sig=٠.o٤٣٢١) أقل من مستوى الدلالة المعتمد (٠.٠٥) مما يقتضي رفض الفرضية العدمية والتي تنص على أنه لا يوجد تأثير للنفقات العامة على الميزان التجاري الأردني، وقبول الفرضية البديلة وهذا يتفق مع نظرية كينز، ويمكن أن يعزى الأثر الضعيف للإنفاق الحكومي على الميزان التجاري إلى هيكل النفقات العامة، إذ لا تتجاوز نسبة الإنفاق الرأسمالي والإنمائي (الإنفاق المنتج) ثلث إجمالي الإنفاق، في حين يشكل الإنفاق الجاري والذي يوصف بأنه إنفاق غير منتج الجزء المتبقي والبالغ نحو ثلثي إجمالي الإنفاق، علاوة على ذلك فان سياسة ترشيد الإنفاق العام عادة ما تتجه نحو خفض الإنفاق الرأسمالي نظراً لضعف المرونة التي تتسم بها أهم بنود الإنفاق الجاري كالرواتب ومدفوعات الفوائد ونفقات الدفاع.

نتائج اختبار الفرضية الرئيسة: (لا يوجد أثر للسياسة المالية على الميزان التجاري)

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول رقم (١٤) أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠.٠٥) للمتغير المستقل (السياسة المالية) على المتغير التابع (الميزان التجاري)، إذ بلغت قيمة مستوى المعنوية (Sig=٠.٠٤٦٤٣) أقل من مستوى الدلالة المعتمد (٠.٠٥)، مما يقضي برفض الفرضية العدمية، والتي تنص على أنه لا يوجد أثر للسياسة المالية في الميزان التجاري وقبول الفرضية البديلة، على أنه يوجد أثر للسياسة المالية على الميزان التجاري الأردني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول ١٤. نتائج الانحدار لأثر السياسة المالية على الميزان التجاري

Dependent Variable: LOG(TR_BAL) Time: ٢٣:٥٠ Date: ٠٥/٠٧/١٤ Sample: ١٩٩٠ ٢٠١٠ Included observations: ٢١				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(TAXES)	٠.٤٢٣١٢٧	٠.٢٦٧٢٩٣	١.٥٧٩٢٤٤.	٠.٠٦٣٢٠
LOG(GOV_EXP)	٠.٢٥١٢١٠	٠.٢٣٤٦٧٤	١.٠٧٠٤٦٣	٠.٠٤٣٢١
LOG(FISC_POL)	٠.٥٦٣٢١١	٠.٢١٣٢١٤	٢.٦٤١٥٢٩	٠.٠٤٦٤٣
C	٠.٦٤٣٤١٤	١.٣٢٢٤٣٥	٠.٤٨٦٥٣٧٣	٠.٧٢٠٦
R-squared	٠.٧٥٥٩٠٨	Mean dependent var		١٢.٣٦٥٤٣
Adjusted R-squared	٠.٧٤٤٣٧٧	S.D. dependent var		٠.٦٦٢٥٢٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج

هدفت الدراسة لقياس أثر السياسة المالية على الميزان التجاري الأردني خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٠، وباستخدام برنامج EVIEWS تم تقدير الانحدار.

وفي ضوء التقدير القياسي لنماذج الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تبين من النتائج وجود اثر إيجابي ومعنوي لكل من أدوات السياسة المالية (الإنفاق الحكومي والضرائب) على المستوردات، حيث نلاحظ أن الإنفاق الحكومي له الأثر الأكبر على المستوردات إذ بلغ معامل الإنفاق (١,٢٥) يليه الضرائب والتي بلغ معاملها(٠,٩٩) وكلا المعاملين كانا معنويين إذ كانت الاحتمالية(٠.٠٠١٨، ٠.٠٠٠٤) على التوالي، أما بالنسبة للسياسة المالية ككل فقد بلغت قيمة معامل التحديد (R^2=٠.٧٦) وبالتالي فإن ٧٦% من التغيرات في المستوردات تفسر من قبل المتغيرين المستقلين الإنفاق الحكومي والضرائب وبالتالي نقبل الفرضية البديلة بوجود اثر للسياسة المالية على المستوردات.

- تبين من النتائج عدم وجود تأثير ذو دلالة احصائية (الإنفاق الحكومي والضرائب)، وبالتالي عدم وجود اثر ذو دلالة إحصائية لكل من الإنفاق الحكومي والضرائب على الصادرات الأردنية، ومن الممكن أن يعزى ذلك إلى توقيع الأردن عدة اتفاقيات تجارية مع عدة دول وبالتالي لا تستطيع اتخاذ أي سياسات تجارية لدعم الصادرات وبالتالي نقبل الفرضية الثانية بعدم وجود اثر للسياسة المالية على الصادرات.

- يتبين من النتائج الإحصائية أنه لا يوجد تأثير للسياسة الضريبية على الميزان التجاري، استنادا إلى مستوى المعنوية (Sig=٠.٠٦٣٢٠) أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (٠.٠٥) مما يقتضي قبول الفرضية العدمية التي تنص على أنه لا يوجد تأثير للسياسة الضريبية على الميزان التجاري الأردني، ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن الأردن قد وقعت عدة اتفاقيات تجارية مع عدة دول مثل أمريكا (QIZ) عام ٢٠٠٠ ومع الشراكة الأوروبية عام ١٩٩٧ وكذلك مع الدخول في منظمة التجارة الحرة العربية عام ١٩٩٨، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠٠ومن شروط هذه الاتفاقيات تحرير التجارة وبالتالي عدم اتباع أي سياسات تجارية حمائية سواء من جهة الصادرات أو المستوردات، كذلك اتباع الأردن لسياسة إصلاح ضريبي قامت بشكل أساسي على تخفيض الضرائب الجمركية على التجارة الخارجية، وتعويض النقص في الإيرادات الناجم عن هذا الإجراء عن طريق اللجوء إلى زيادة الضرائب المرتبطة بالإنفاق مثل ضريبة المبيعات والاستهلاك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تشير النتائج الإحصائية إلى وجود أثر للمتغير المستقل (النفقات العامة) في المتغير التابع (الميزان التجاري)، استنادا إلى مستوى المعنوية (Sig=٠.٥٤٣٢١) أقل من مستوى الدلالة المعتمد (٠.٠٥) مما يقتضي رفض الفرضية العدمية والتي تنص على أنه لا يوجد تأثير للنفقات العامة على الميزان التجاري الأردني، وقبول الفرضية البديلة وهذا يتفق مع نظرية كينز، ويمكن أن يعزى الأثر الضعيف للإنفاق الحكومي على الميزان التجاري إلى هيكل النفقات العامة، إذ لا تتجاوز نسبة الإنفاق الرأسمالي والإنمائي (الإنفاق المنتج) ثلث إجمالي الإنفاق، في حين يشكل الإنفاق الجاري والذي يوصف بأنه إنفاق غير منتج الجزء المتبقي والبالغ نحو ثلثي إجمالي الإنفاق، علاوة على ذلك فان سياسة ترشيد الإنفاق العام عادة ما تتجه نحو خفض الإنفاق الرأسمالي نظراً لضعف المرونة التي تتسم بها أهم بنود الإنفاق الجاري كالرواتب ومدفوعات الفوائد ونفقات الدفاع.

- يتضح من النتائج الإحصائية أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠.٠٥) للمتغير المستقل (السياسة المالية) على المتغير التابع (الميزان التجاري)، إذ بلغت قيمة مستوى المعنوية (Sig=٠.٠٤٦٤٣) أقل من مستوى الدلالة المعتمد (٠.٠٥)، مما يقضي برفض الفرضية العدمية، والتي تنص على أنه لا يوجد أثر للسياسة المالية في الميزان التجاري وقبول الفرضية البديلة، على أنه يوجد اثر للسياسة المالية على الميزان التجاري الأردني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات

١- تشجيع الصادرات التي لاتعتمد على المشتقات النفطية عن طريق منح مزايا للمستثمرين وتشجيعهم على التصدير للخارج وبالتالي فك الميزانية والاقتصاد الوطني ككل من أثر التغيرات الخارجية.

٢- يجب إعادة النظر في سياسة الإعفاءات الضريبية والجمركية والتأكد من عدم إقرار إعفاء دون أن يكون له مبرراته المالية والاقتصادية والاجتماعية القوية، خاصة في ظل الوضع الحالي لموازنة الدولة.

٣- تخفيض عجز الموازنة العامة عن طريق ضبط الإنفاق العام وتنمية الإيرادات المحلية لا عن طريق رفع معدلات الضرائب وإنما من خلال تحسين وسائل الجباية، والارتقاء بمستوى أداء وكفاءة الإدارات الضريبية، وتحسين البيئة الاستثمارية المحفزة للاستثمارات المحلية والجاذبة للاستثمارات الأجنبية.

٤- ضبط وترشيد الإنفاق العام عن طريق تحسين مستوى إنتاجية وفاعلية الإنفاق الحكومي وذلك بالمواءمة بين حجم الإنفاق العام والفائدة المتأتية منه ومواصلة إصلاح القطاع العام والخدمة المدنية لتقليل فاتورة الرواتب والأجور.

وأخيراً يمكن القول أن إنفاقاً عاماً أكثر رشداً واقتطاعاً عاماً أكثر جدوى وتجارة خارجية أكثر ربحا، وسياسة مالية أكثر فعالية، من شأنها مجتمعة أن تحقق التوازن الاقتصادي عند معدلات أعلى لنمو الدخل الوطني الأردني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

أولاً- قائمة المراجع باللغة العربية:

اشكاب، عبد الله محمد والسكبي، أسامة الزرام (٢٠٠٨). تحليل العلاقة بين الميزانية العامة والميزان التجاري في الاقتصاد الليبي خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨، ليبيا.

خليل، سامي (١٩٨٢). النظريات والسياسات النقدية والمالية، (ط١)، الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع.

دراوسي، مسعود (٢٠٠٦). السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر ١٩٩٠-٢٠٠٤. رسالة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، الجزائر.

زيتوني، مريم قشود زهية (٢٠٠٨). السياسة المالية ودورها في التنمية الاقتصادية. رسالة ماجستير، جامعة المدية، الجزائر.

زيرار، سمية وموساوي، محمد (٢٠١٤). تخفيض الدينار وأثره على التجارة الخارجية الجزائية. المركز العربي للدراسات والبحوث، السعودية، (٥)، ٢٣-٣٩.

الزيود، عبدالله (٢٠١١). أثر السياسة المالية والنقدية على الاستثمار الخاص في الأردن: خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٩. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

سعيد، جمال الدين (١٩٦٠). بحوث في النظرية العامة لكينز، دراسة وتحليل ونقد، (ط٢)، القاهرة: مطبعة لجنة البيان العربي.

الطراونة، سعيد محمود (٢٠٠٨). الصادرات والمستوردات محددات كل منهما وتأثيرهما على الناتج المحلي الإجمالي في الأردن: تحليل التكامل المشترك ونموذج متجه تصحيح الخطأ VECM. مؤتة للبحوث والدراسات - العلوم الانسانية والاجتماعية، الأردن، ٢٣(٢)، ٥٥-٧٤.

عبيد، جمال محمود عطية (٢٠١٠). محددات الميزان التجاري في مصر خلال الفترة (١٩٨٦-٢٠٠٧). مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي، مصر، ١٤(٤١)، ٢٤٧-٢٨٥.

العقريب، كمال (٢٠٠٦). أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري. رسالة ماجستير، جامعة البليدة، الجزائر.

العمر، حسين (٢٠١٠). إجراءات السياسة النقدية وأهدافها بدولة الكويت. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، (١٣٨)، ١٧-٤٠.

عوض، محمد طالب (١٩٩٥). التجارة الدولية: نظريات وسياسات، (ط١)، عمان، الأردن: معهد الدراسات المصرفية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مانسفيلد، ادوين وناريمان، بيهرافيتش (١٩٨٨). علم الاقتصاد، مركز الكتب الأردني.
مشعل، زكية (١٩٩٥). الانفتاح التجاري وأثره على السياسة المالية والنقدية، جامعة اليرموك، الأردن.
مظهر، قاسم (٢٠١١). السياسة النقدية والمالية والسيطرة على متغيرات التضخم وأسعار الصرف، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، العراق.
الهيتي، أحمد وأيوب، أوس (٢٠١٢). دور السياسات النقدية والمالية وفي النمو الاقتصادي. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، ٤(٨)، ١٣-١٨.

ثانياً- قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

Alkhatib, S. (٢٠٠٥). The inefficiency of fiscal policy in attracting foreign direct investment in selected Arab countries. Dirasat, Administrative Sciences, ٣٢(٢), ٤٦٨-٤٧٨.

Branson, William H. (١٩٨٩). Macroeconomic theory and policy, (٣rd ed.). Harper and Row.

Flood, Kimberly (٢٠٠٨). The global effects of U.S fiscal policy, Bank of Canada, discussion paper, document d'analyse.

Furceri, Davide et Mourougane, Annabelle (٢٠١٠). The effects of fiscal policy on out put and sustainability in the euro area. IMF Working Paper.

Gulzar, S. (٢٠١١). Factor influencing the trade balance of Pakistan. International Journal of Contemporary Research in Business, ٢(١٢), ٦٥٢-٦٥٨.

Heath, Ellis (٢٠٠٨). Real interest rates and fiscal policy a global study. IMF Working Paper.

Lee, Nick (٢٠٠٩). How important is currency?. Journal Of Fin Week, Vol.٢NO.٣ Pages ١٢٣.

Lendvai, Julia (٢٠٠٩). The impact of fiscal policy in Hungary, Economic analysis from the European commissions. IMF working paper.

Malawi, A. (٢٠٠٩). The relative importance of monetary and fiscal policies in economic activity: A comparison between Jordan and Tunisia by using an error correction. Dirasat, Administrative Sciences, ٣٦(١), ١٩١-١٩٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Siegle, Barry N. (١٩٧٠). Aggregate Economics and Public Policy, (٣rd ed.). Georgetown, Ontario: Irwin-Dorsey Limited.

www.manaraa.com